

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

ميدان : هندسة معمارية وعمرانية ومهن المدينة

فرع : تسيير التقنيات الحضرية

تخصص : تسيير المدينة



معهد تسيير التقنيات الح

قسم تسيير المدينة

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب : - مزوزي خليل

تحت عنوان:

الاثار المحتملة للتوسعات العمرانية على تنمية المدينة دراسة حالة مدينة الجلفة

لجنة المناقشة :

- | | | |
|-------------------------|-------------------------------|--------------|
| أ. - شيكوش حمينة مخلوفي | جامعة محمد بوضياف - المسيلة - | رئيسا |
| أ. - عبد الرحمان عثمانى | جامعة محمد بوضياف - المسيلة - | مشرفا ومقررا |
| أ. - لعربي صالح | جامعة محمد بوضياف - المسيلة - | |

السنة الجامعية : 2018-2019



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار...
أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان
دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا..

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا
بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا ينبغي بها إلا
وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.



شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه،
استجابة

لقول النبي ﷺ : «من لم يشكر الناس لم يشكر الله» .
و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر
فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه
بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا
البحث الدكتور **عثماني عبدالرحمان**، فقد كان حريصا على قراءة كل ما
أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و أطف إشارة، فله مني وافر
الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني
بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان
حسناتهم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ
أَمْرِنَا رَشَدًا))
صدق الله العظيم

فهرس المحتويات:

الصفحة	محتويات
.I	الاهداءات
.II	التشكرات
.III	الملخص
.IV	فهرس المحتويات
.V	فهرس الجداول
.VI	فهرس الأشكال البيانية
.VII	فهرس المخططات و الخرائط
.VIII	فهرس الصور
	الفصل التمهيدي: مقدمة عام
2	المقدمة العامة
3	الإشكالية
4	الفرضيات
4	أهمية الموضوع
4	أهداف الدراسة
4	مبررات اختيار الموضوع
5	منهجية البحث و أدوات المستعملة
5	هيكلية البحث
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتوسعات العمرانية الجديدة والتنمية، والعلاقة التفاعلية بينهما
7	تمهيد
8	I- التوسع العمراني والمفاهيم المرتبطة به.
8	1-التوسع العمراني
9	2-أنواع التوسع العمراني
9	1-2- التوسع العمراني المنظم
9	2-2- التوسع العمراني غير المنظم
10	3- أشكال التوسع العمراني
10	1-3- التوسع الداخلي
10	2-3- التوسع الخارجي
10	1-2-3- المدن التابعة
11	2-2-3- الامتداد
11	3-2-3- المدن الجديدة
11	4-2-3- التجمعات السكانية الجديدة
11	4- أنماط التوسع العمراني
11	1-4- النمط الشطرنجي
12	2-4- النمط الإشعاعي
12	3-4- النمط نصف إشعاعي
12	5- أسباب ودوافع التوسع العمراني

13	6- عوائق التوسع العمراني
13	6-1-العوائق الطبيعية
14	6-2- العوائق الاصطناعية
15	6-3-المعوقات المالية
15	7- مراحل التوسع العمراني
17	8-التوسع العمراني العشوائي
17	8-1-التوسع التراكمي
18	8-2-التوسع المتعدد الأنوية
18	9- التمدد الحضري
19	9-1 مراحل التمدد الحضري
20	9-2 آثار التمدد الحضري
21	10- النمو الحضري
22	11- القطب الحضري
23	II- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية
23	II-1- مفهوم التنمية
23	II-2 - تعريف التنمية
25	II-3-مفهوم التنمية المحلية
26	II-4- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية
28	أ -البعد الاقتصادي
28	ب -البعد الاجتماعي
29	ج -البعد البيئي
29	III- العلاقة بين التوسعات العمرانية الجديدة والتنمية
30	خلاصة الفصل
31	الفصل الثاني: تقديم مدينة الجلفة
32	تمهيد
32	I- مدينة الجلفة
32	1- لمحة تاريخية
33	2- الموقع الجغرافي
33	3- الموقع الإداري
37	II- المعطيات الطبيعية
37	1- طبوغرافية الأرض
37	2- المناخ
38	3- درجة الحرارة
38	4- المناخ
39	5- الرطوبة
40	6- الرياح
42	III - المعطيات الديمغرافية بمدينة الجلفة
42	أ-1- مرحلة الاولى
43	أ-2- مرحلة الثانية
43	أ-3- مرحلة الثالثة

43	أ-4- مرحلة الرابعة
43	أ-5- مرحلة الخامسة
44	2- دراسة حركة السكان
44	2-1- النمو الطبيعي
46	2-2- النمو الغير الطبيعي
48	المعطيات الاقتصادية
48	1- السكان النشطين
51	2- التطور الوظيفي للسكان
52	المعطيات العمرانية
55	1- مراحل نمو المدينة
55	1-1- مراحل النمو قبل الاستقلال
58	2-2- مراحل النمو ما بعد الاستقلال
64	المناطق السكنية الحضرية و ادوات التهيئة العمرانية
65	خلاصة الفصل
66	الفصل الثالث :أثر التوسعات العمرانية على تنمية مدينة الجلفة دراسة القطب الحضري الجديد نموذجا
67	مقدمة
68	I- الدراسة التحليلية للقطب الحضري بالجلفة
68	1- تقديم مجال الدراسة
69	2- الشبكات المختلفة
71	03-شبكات الربط المختلفة
74	01-07- مكونات القطب الحضري
74	أ - التجهيزات
75	ب- السكنات
76	1-8- الفضاءات الخارجية
77	أ - المساحات الخضراء
78	ب - فضاءات اللعب
78	II - تحليل استمارة الاستبيان الموجهة لسكان القطب الحضري الجديد بالجلفة
94	III - التأكد من صحة الفرضيات
96	I. خلاصة الفصل الثالث
96	الآثار الايجابية
97	II. الآثار السلبية
98	خاتمة عامة
100	قائمة المصادر و المراجع
102	الاستمارة

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
------------	--------------	--------

01	يوضح عدد الخزانات	37
02	يوضح التساقط الشهري خلال السنة	39
03	تطور السكان في مدينة الجلفة	51
04	تطور مختلف انواع السكن في المدينة	55
06	عدد المتدربين و عدد المؤسسات	57
07	مراكز التكوين المهني و التمهين	58
08	تركيبية و توزيع الطرقات	63
09	مدى قابلية لارض للتعمير	71
10	يوضح تطور السكان	74
11	يوضح الزيادة الطبيعية لسكان مدينة الجلفة	76
12	يوضح تركيبية السكان حسب العمر والجنس	78
13	مختلف التجهيزات على مستوى القطب الحضري	90

فهرس الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين التساقط و الحرارة	40
02	تطور السكان في مدينة الجلفة	51
03	يوضح تطور السكان	75
04	توضح مؤشرات الشغل في المدينة.	79

فهرس المخططات:

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
	موقع بلدية الجلفة	35
01	موقع المدينة بالنسبة للولاية	36
02	موقع المدينة بالنسبة للبلدية	37
03	مرحلة نمو المدينة 1830 - 1954	57
04	مرحلة نمو المدينة ما بين 1954 - 1962	60
05	مرحلة نمو المدينة ما بين 1974 - 1990	62
06	مرحلة نمو المدينة من 1990 الى يومنا هذا	62

فهرس الصور:

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
05	موقع القطب الحضري	69
06	طوبوغرافية المنطقة	70
07	الطريق أحادي داخل القطب	71

71	الطريق المزدوج داخل القطب	08
72	منافذ خاصة بالحي	09
72	منفذ من الجهة الشمالية للقطب	10
73	المنفذ الرئيسي من الجهة الغربية	11
74	منفذ من الجهة الغربية	12
75	الولاية	13
75	مستشفى الام و الطفل	14
77	السكنات المتواجدة بالقطب الحضري	15
77	المساحات الخضراء داخل القطب	16
79	ساحة لعب للأطفال	17

ملخص البحث :

على قصر هذا البحث الذي مر بثلاث مراحل تناولنا فيها في البداية الجانب النظري للدراسة من أجل وضع إطار مفاهيمي الذي مكننا من معرفة مختلف أنواع وأشكال التوسعات الحضرية بمحفظاتها و معوقاتها، أما المرحلة الثانية من البحث فقد خصصناها لدراسة التركيب العمرانية لمدينة الجلفة من سكن و تجهيزات إضافة الى مختلف مراحل التطور العمراني للمدينة التي مكنتنا من معرفة العوامل التي ساهمت في تطور المدينة في كل مرحلة، و ختاماً قمنا بدراسة القطب الحضري لمدينة الجلفة كمثال لتنمية المدينة على مختلف الأصعدة ، حيث اتضح جلياً تأكيد الفرضيات المطروحة في البداية الا ان رغبة السلطات العمومية في الاجابة لتطلعات السكان من ناحية السكن و التجهيز خلف بعض الآثار السلبية على صعيد المساحات العمومية التي لم تنل الاهمية اللازمة غير أن إمكانية استدراك النقائص تبقى موجودة نظراً لوجود الأماكن المخصصة لها

الكلمات المفتاحية: التوسع العمراني، التنمية، قطب حضري، مدينة الجلفة.

Résumé :

Tout au cours de ce modeste travail qui s'est structuré en trois phases, où on a commencé par un support théorique pour reconnaître les différents modes et formes d'extension urbain par ses facteurs et ses contraintes. La deuxième phase est consacrée pour étudier la composition urbaine de la ville de Djelfa son évolution histo-spatiale. Enfin, on a étudié le pôle urbain comme cas d'étude pour éprouver le développement de la ville de Djelfa sur tous les niveaux mais le but des autorités publiques de répondre aux besoins de la population en matière de logement et d'équipement public a des répercussions négatives en matière des espaces publics mais la possibilité de rattraper est encore posée.

Mots clés : Extension urbain, développement, pôle urbain, ville de Djelfa

مقدمة عامة

مقدمة عامة

1- الاشكالية

2- الفرضيات

3- أهمية الموضوع

4- الهدف من الدراسة

5- مبررات اختيار الموضوع

6- المنهجية و الادوات المستعملة

7- هيكلية البحث

مقدمة عامة :

إذا كانت المدينة هي ذلك التجمع البشري البالغ الكثافة الذي يتميز بالتعقيد والتنظيم في أن واحد ومركزا لتلبية الحاجيات و الأغراض المتعددة للسكان فإن العمران هو ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف الى إعطاء نظام معين للمدينة

فالمدينة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط العمراني الذي يرسم الملامح المستقبلية له ويرتكز هذا التخطيط على أساس الدراسات التحليلية للمعطيات الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لاسيما تلك المتعلقة بالانسجة الحضرية وبالتالي فهدف تسيير المدينة هو تنظيم المجال الحضري بطريقة عقلانية ورشيدة ومحكمة تتلائم مع التطورات والتحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة تشهد المدن الجزائرية ديناميكية مجالية كبيرة ومتسارعة من خلال الزيادة الطبيعية و المرتفعة للسكان بالدرجة الاولى إضافة الى النزوح الريفي نحو المدن بالدرجة ثانية ما نتج عنه إرتفاع الكثافة السكانية للمدن و تدهور الانسجة الحضرية نتيجة إرتفاع معدلات النمو الحضري مما أدى تشبع المدن وكثرة الافات الاجتماعية المرتبطة بالمجال من أزمة السكن وتقشي البطالة و عجز الهياكل و التجهيزات الحضرية على تغطية المتطلبات السكانية المتزايدة وهي الانعكاسات السلبية على الاطار الحضري و المعيشي للسكان على الرغم من إستهلاك للأراضي الزراعية لأجل التوسع الحضري وبالتالي توصلنا الى مدن متدهورة و لعل من بين هذه المدن التي نتوقع أن تنطبق عليها هذه المعايير هي مدينة الجلفة فإخترنا دراسة هذه الحالة .

الإشكالية :

نالت قضية التوسع العمراني إهتماما كبيرا لدى الباحثين في مجال تنمية المدن في خضم النمو السكاني الكبير مما يتطلب استعمالات أكثر للأراضي وإستمرارية التوسع في كافة التوجهات وبشكل غير منظم وهذا راجع لعدة أسباب البشرية والطبيعية ...

رغم وجود سيايات عمرانية إلا أن الملاحظ لكافة المدن الجزائرية هو التوسع العشوائي وغياب فعالية هذه السياسات لتنظيم المجال مما أدى الى القلق من هذا التوسع وإستهلاكه الكبير للمجال وعدم التوزيع الامثل لإستخدامات الأراضي بشكل متوازي مما يؤدي بالضرورة إلى هدر الإمكانيات

فتوسع المجال الحضري يتمثل في نمو المدن في شتى المجالات أي أن هناك علاقات وثيقة بينه وبينها

حيث يحتاج تحقيق تنمية مدينة إلى تنظيم التوسع وربطه بأبعاد (اقتصادية، بشرية، بيئية، تكنولوجية) لأن المدينة عبارة عن نظام من العلاقات الاجتماعية تؤثر ويأثر عليه ، ولتحقيق تنمية المدينة في ظل التوسع المجالي وجب وضع برامج تنموية شاملة تضع في حساباتها إستغلال هذا التوسع وخلق تجانس بين كافة القطاعات ورسم خريطة سكانية، إقتصادية لسد الفراغ المجالي والسعي لتحقيق التنمية المستدامة في جميع الفضاءات.

مدينة الجلفة من المدن التي شهدت تطورين ديموغرافيا وعمرانيا كبيرين رافقه تطور في مختلف التجهيزات و الخدمات وحركة المجال، داخل وخارج المحيط العمراني فالزيادة الطبيعية المرتفعة التي تعود الى الخصائص الاجتماعية للسكان بالإضافة الى إستقرار عدد هائل من ممتهني الرعي و الترحال بسبب الجفاف وتردي الأوضاع الامنية خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي أدى ذلك الى خلق قطب جديد (الجلفة الجديدة) ليصبح ذا وظيفة سكانية، وإدارية من خلال احتوائها على أهم التجهيزات التي لها بعد محلي وحتى جهوي و وطني، على حساب مركز المدينة القديم (الجلفة القديمة) ليبقى مقتصرا على الوظيفة التجارية الإقتصادية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين تنمية المدينة والتوسع العمراني الجديد وجب التساؤل على:
ما هي الاثار المحتملة للتوسع العمراني الجديد على تنمية المدينة ؟

2-الفرضيات :

تعد

الفرضيات المنال عناصر الأساسية لبناء أي مشروع بحث علمي وتساعد على رسم ملامح موضوع عالمي مستهدف بالدراسة وهي تخمينات لواقعة معينة يسعى الباحث إلى إثباتها أو نفيها من خلال التعمق في الموضوع ودراسة استهوفية فيما يتعلق بفرضيات الباحث الذي نحن بصدد الخوض فيها فهيكالاتي:

- 1 – يمكن للتوسعات العمرانية الجديدة ان تساهم في تخفيف الضغط على المدينة القديمة وظيفيا
- 2- قد تكون للتوسعات العمرانية الجديدة اثار سلبية مجالية ووظيفية يمكن ان تنعكس على جودة الحياة الحضرية التي تخضع لاسراتيجية عمرانية معينة .

3 أهمية الموضوع :

يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة ما بين التوسع العمراني لمدينة الجلفة ممثلا في القطب الحضري الجديد و اثرها على تنمية المدينة وضع التوصيات الملائمة على ضوء الدراسة التحليلية لهذا الموضوع .

4 الهدف من الدراسة :

من بين الاهداف المتوخاة في هذا البحث :

- محاولة الوقوف على مفهوم التوسعات العمرانية الجديدة و المفاهيم المرتبطة بها و دور هذا الاخير في تنمية المدينة
- دراسة الاثار المحتملة للتوسعات العمرانية الجديدة من خلال الوقوف على واقع القطب الحضري الجديد لمدينة الجلفة

5 مبررات اختيار الموضوع

من بين اهم الاسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع هي :

- اعتبار الموضوع ذو صلة بتخصص تسيير التقنيات الحضرية
- قلة الدراسات حول التوسعات العمرانية و اثرها على التنمية .
- محاولة معرفة العلاقة بين التوسعات العمرانية الجديدة بمدينة الجلفة و مركز الجلفة على الصعيد البنيوي و الوظيفي .

6- المنهجية و الادوات المستعملة

7 هيكلية البحث :

من اجل بلوغ الهدف المسطر و لتسهيل عملية البحث سيتم تحليل النتائج و المعطيات المتحصل عليها و من ثم مرحلة تحرير البحث الذي قسم الى مقدمة عامة و ثلاثة فصول على النحو الاتي :

المقدمة العامة : حيث تضم الاشكالية و الفرضيات و اهمية الموضوع و الاهداف ، اضافة الى المبررات اختيار الموضوع ، بالاضافة الى المنهجية و الوسائل المستعملة في الدراسة ، و كذا صعوبة البحث و محتواه .

الجزء النظري :أما الجزء النظري فهو عبارة عن دراسة مكونة من فصل واحد .

فالفصل الأول عالج مفهوم التوسعات العمرانية الجديدة وانواعها و انماطها ، وكذا اسبابها و دوافعها ، عوائقها ، ومفاهيم التنكية المحلية ، و ابراز العلاقة الموجودة بين التوسع العمراني و التنمية .

الجزء التطبيقي : فيقسم هذا الجزء الى فصلين و هما :

الفصل الثاني فقد شمل دراسة طبيعية و عمرانية للمدينة متطرقا في هذا السياق الى دراسة طبيعة شاملة للمدينة ، من خلال دراسة الموقعو التضاريس ، و المناخ ، و كذا دراسة عمرانية تشمل نشأة مدينة الجلفة و مراحل التوسع العمراني و عوائق التوسع العمراني .

أما الفصل الثالث فقد تناول تقديم القطب الحضري الجديد لمدينة الجلفة حيث تطرق الى الوضعية الحالية بين البرمجة و الواقع.

كما تناول أيضا التحليل لاستثمارات الموجهة لسكان القطب الحضري الجديد لمدينة الجلفة، و تأكيد الفرضيات مرورا في الأخير الاقتراحات و التوصيات ضمن خلاصة عامة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتوسعات العمرانية الجديدة
والتنمية، والعلاقة التفاعلية بينهما

تمهيد الفصل

I- التوسع العمراني والمفاهيم المرتبطة به.

II- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

III- العلاقة بين التوسعات العمرانية الجديدة والتنمية.

خلاصة الفصل الأول .

تمهيد:

التوسع العمراني هو نتيجة حتمية للنمو السكاني والضغط الكبير الذي أدى إلى كثرة الطلب على كثرة السكن والتجهيز مما أفرز أشكال مختلفة من أنماط التوسع (تمدد، تشتت، توسع ضاحوي)، في هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة مختلف أنماط التوسعات الحضرية بمفاهيمها، التنمية والتنمية المحلية وكذلك التوسعات العمرانية الجديدة وعلاقتها بالتنمية أو بالتنمية المحلية .

I- التوسع العمراني والمفاهيم المرتبطة به.

سنحاول من خلال هذا الجزء من الفصل التطرق الى مفهوم التوسع العمراني والمفاهيم التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة على النحو التالي:

1-التوسع العمراني:

"التوسع العمراني هو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة، وهو أيضا عملية تحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان أفقيا أو رأسيا وبطريقة عقلانية"¹.

التوسع العمراني هو جزء من شكل عمراني، بجانب تجمع موجود، عندما تحدث عملية الاستمرارية لهذا النسيج نقول أنه توسع، والشكل العمراني للتوسع يركز على تركيبات هندسية مستمرة أو متقطعة، وتكون مخططة إذا كانت مرتبطة بنسيج موجود مثل تجزئات "باث" أو "إيديمورك" ونقول عن الأنسجة أنها تتوسع بشكل جيد كما هو الحال في "فرساي" إذا كان هناك تشابه بين النسيج الموجود والذي سيضاف في التوسع.

وعلى العموم التوسع هو عبارة عن تجزئات لأشكال عمرانية ذات هندسة منتظمة أو شبه منتظمة مشكلة فيما بعد مجمع عمراني متجانس.²

2-أنواع التوسع العمراني:

للتوسع العمراني نوعين المنتظم وغير المنتظم.

2-1- التوسع العمراني المنتظم: "يمكن القول أن اغلب المشاريع العمرانية التي أنجزت من

طرف الدولة ومؤسساتها في الجزائر كانت خاضعة لوسائل التهيئة العمرانية، مع وجود بعض النقائص في بعض البرامج والمشاريع مثل بعض الأخطاء في اختيار المواقع، أو المبالغة في المساحات الأرضية المخصصة لهذه البرامج والمشاريع العمرانية في مجال السكن والمناطق الصناعية، المجمعات السكنية،

¹ALBERTE ZACHELLI: introduction a l'urbanisme opérationnel et alacom .urbain .EPAU. VOL 2-3 -1993. P 50.

²حفصي عمر، التوسع العمراني في إطار العمارة المحلية- دراسة حالة مدينة مشونش مذكرة مهندس دولة، تخصص تسيير المدن، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2001، ص 5 .

والتعدي على لأراضي الفلاحية، وإهمال جانب المساحات الخضراء في الكثير من مشاريع التوسع العمراني، وعدم إعطاء أهمية كبيرة لحماية البيئة وعناصرها الطبيعية عن تنفيذ بعض هذه المشاريع³

2-2- التوسع العمراني غير المنظم:

"التوسع العمراني غير المنظم في الجزائر: هو عملية إنتاج المجال الحضري المرتبط بالبحث عن الأشكال المادية المطلوبة من خلال تلبية الاحتياجات الجديدة من عمل، سكن والتجهيزات، غير مبني على أسس البرمجة والتصميم"⁴

3- أشكال التوسع العمراني: يعتبر التوسع العمراني حتمية في جميع التجمعات السكانية، فهو إما أن يستمر بصفة منتظمة أو موجهة، أو أن يختار الطريق العشوائي، ونستطيع أن نميز شكلين للتوسع العمراني: توسع داخلي وتوسع خارجي⁵.

3-1- التوسع الداخلي: وينقسم إلى نوعين هما:

-إعادة النظر في المساحات الحرة: وفي هذا الإطار فأنا نرفع من قدرة المدينة القائمة على زيادة سكنات جديدة (التكثيف).

- التدخلات على النسيج القائم: وتتمثل هذه العملية في مختلف التدخلات العمرانية وهي إعادة الهيكلة، إعادة التنظيم، إعادة التأهيل، التجديد.

3-2- التوسع الخارجي: وهو عبارة عن امتداد عمراني يسمى بالامتداد الأفقي ويتجسد في ثلاثة أشكال:

3-2-1- المدن التابعة:

وهي تشبه المدن الجديدة لكن سعيا وراء تخفيض الاستثمار العام، بالاستفادة من مميزات الموقع فإنها أقرب إلى مركز المدينة ومرتبطة به وظيفيا.

3-2-2- الامتداد: امتداد النسيج القائم هو عملية تتم على حواف المدن وتتميز هنا باستمرار النسيج العمراني للمدينة، يظهر بخروج النسيج الحضري خارج المدينة القديمة مما يرسم الإنشاء الأفقي وميلاد التجمعات على النموذج الخطي، الشطرنجيو الإشعاعي، حسب اتجاه شبكة المواصلات.

التجاني البشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية / بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 85.³

بن يوسف إبراهيم إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، الجزائر، 1992، ص 15.⁴

بن جندي محمد وزميله، التوسع العمراني والافاق المستقبلية لمدينة الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2008، ص 7.⁵

3-2-3- المدن الجديدة: وهي مدن مستقلة بذاتها وتقع على مسافة كافية من منطقة المدينة الكبرى ولا يضطر سكانها إلى الانتقال اليومي للعمل، وتتطلب المدن الجديدة تطوير قاعدة وظيفية متينة من سكن وخدمات لسد احتياجات السكان.

3-2-4- التجمعات السكانية الجديدة:

وهي مناطق يسودها تطورا سكاني ومركز توظيف، وتعتبر هذه التجمعات حلا بديلا للسكن في الأحياء السكنية العشوائية، وبمرور الوقت تحقق الاكتفاء الذاتي من التوظيف والخدمات، لسكانها المحليين.

4- أنماط التوسع العمراني:

أثبتت الدراسات النظرية لواقع محيط التوسعات العمرانية منذ ظهور التجمعات العمرانية عدة أنماط نذكرها كالتالي⁶:

4-1- النمط الشطرنجي:

يعد هذا النمط أكثر انتشارا حيث يعود إلى العهد الروماني، إذ انه يتميز بتقاطع الطريقين الرئيسيين (الكاردو، الدوكيمانوس) حيث يتلاءم جيدا مع تقطيع الأراضي للبناء وتقسيم المدينة إلى مقاطع إدارية وبناء المنازل الكتلية غير انه لا يخلو من نقائص أهمها:

- أن الطرق تتقاطع بزوايا قائمة وبالتالي تحجب الرؤية عند ملتقى الطرق.

- إضافة إلى أن الرياح لا تجد أمامها أي عائق.

4-2- النمط الإشعاعي:

يترسم في شكل حلقات مركزية تقطعها الشرايين الموضوعة في شكل نجوم تقطع الشوارع الدائرية، وفي الإمكان الوصول بسهولة إلى المركز ابتداء من الأطراف، لكن الأبعاد الممتدة بأقواس الدائرة وبالتالي للمباني أشكال غير منظمة ولإصلاح بعض هذه الأخطاء التي حلت في بعض الأحيان الأشكال السداسية المضلاع المتراسة محل الدوائر مما يؤدي إلى تهذيب شروط الحركة والرؤية.

4-3- النمط نصف إشعاعي:

يشبه النمط الإشعاعي في شكل الحلقات المركزية إلا أنها نصف دائرية لانطلاقها من شارع كبير أو على طول الساحل.

4-4- النمط الشريطي:

حليمي عبد القادر، الجغرافيا الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 1987، ص106.

يمكن اعتباره كتلاؤم للمدن المنهجية الذي يميز حديثاً بعض الحضارات الصغيرة الواقعة في ظروف موقعيه خاصة، وقد اكتشف بعض المعماريين والمعاصرين عدة فضائل جديدة حيث يعتمد هذا النمط على ترصف متوازي على طول المحور الرئيسي لأحياء الصفقات والتجارة".

5- أسباب ودوافع التوسع العمراني:

يرتبط ظهور التوسعات العمرانية الحديثة ارتباطاً وثيقاً مع العوامل الاقتصادية، والديموغرافية، والتكنولوجية التي تتحكم في طبيعة هذه التوسعات العمرانية الحديثة.

5-1- العامل الديموغرافي:

يكون عن طريق الهجرة الريفية والزيادة الطبيعية كل هذه تزيد من عدد السكان مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على مختلف الخدمات والتجهيزات، وهذا يرتبط بأحجام السكناات وبالتالي يحدد نوعية ونمط التوسع العمراني.

5-2- العامل الصناعي:

يعتبر من أهم الأسباب التي ينتج عنها توسعات عمرانية حديثة، فكثير من المدن ظهرت مع ميلاد الثورة الصناعية، فظهرت الحاجة إلى مرافق وسكناات للعمال في المصانع بحيث تكون قريبة من هذه المصانع، فبدأت حدة التوسع العمراني تزداد ويزداد معها استهلاك المجال، وهذا العامل يؤدي إلى ظهور تجمعات عمرانية جديدة⁷.

6- عوائق التوسع العمراني: تنقسم هذه العوائق إلى قسمين أساسيين هما:

6-1- العوائق الطبيعية⁸:

- الأراضي المنحدرة: حيث أن البناء على الأراضي التي يفوق انحدارها 15% يكون صعباً ويتطلب إمكانيات تقنية ومالية كبيرة.
- التغيرات في طبيعة التربة: إن التوسع العمراني يبتعد عن مثل هذا النوع من العوائق، حيث أنه يلتزم عند القيام بعملية التوسع بالتحليل الجيولوجي للتربة، إلا أن ندرة العقار القابل للبناء يؤدي إلى برمجة توسعات عمرانية على مثل هذه الأراضي.

- حفصي عمر، مرجع سابق، ص 8.

- بن جندي محمد وزميله، التوسع العمراني والآفاق المستقبلية لمدينة الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2008، ص 5.

- **المناطق الزراعية الخصبة:** وهذا العائق نجده مطروحا بحد ذاته في جميع المدن المتمركزة خاصة في السهول حيث نجد استهلاك للأراضي الزراعية بشكل مفرط نتيجة سهولة التعمير وانخفاض تكاليف الانجاز.
- **المناطق الغابية:** نظرا لأهميتها الايكولوجية والطبيعية وجب حمايتها من التوسع العمراني لأنها تستغل في الراحة والترفيه والسياحة.
- **البحار والمجاري المائية:** ونجد هذه العوائق عموما في المدن الساحلية، ويفترض ترك ارتقاقات بين البحار والنسيج العمراني، كما أن المجاري المائية تعمل على فصل الأنسجة العمرانية، وذلك بترك مساحات تجنباً حدوث الفيضانات والكوارث.
- **الملكية العقارية:** وتعتبر من العوائق الأساسية أمام توسع أي مدينة، لذا وجب قبل بداية أي مشروع عمراني دراسة طبيعة الملكية العقارية للأراضي.

2-6- العوائق الاصطناعية⁹:

- **المناطق الصناعية:** تعتبر عائقا للتوسع، وهذا لما تسببه هذه المناطق من استهلاك المجال ووضع ارتقاقات مساحية كبيرة بالإضافة الى خطر التلوث، الضجيج...، وعند التوسع يجب دراسة إمكانية تفادي الاقتراب من المناطق.
 - **مناطق رمي النفايات:** والتي تتسبب في عدة مخاطر على الصحة العمومية فالتوسع يكون غير ممكن إتجاه هذه الأماكن.
 - **الخطوط الكهربائية ذات التوتر العالي:** حيث يجب ترك ارتقاقات بينها وبين النسيج العمراني، والتي تؤدي إلى انقطاع النسيج العمراني.
 - **المناطق الأثرية:** والتي يجب حمايتها واستغلالها كمعلم سياحي لكونها تعبر عن ثقافة الشعوب.
- 3-6- المعوقات المالية:** يعتبر نقص تمويل المشاريع العمرانية من معوقات التوسع الرسمي و عرقلة عملية البناء وزيادة الهياكل المبنية أما عدم دفع مستحقات الإنشاء والصفقات الخاصة بالتعمير الذي يؤدي إلى توقف وتيرة البناء وبالتالي توقف عملية التوسع العمراني.

وفي الأخير يمكن تلخيص كل ما تعرضنا له من معوقات التوسع ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): عوائق التوسع العمراني

- بن جنيدي محمد وزميله ، مرجع سابق، ص 9.6

7- مراحل التوسع العمراني:

لم يكن التوسع العمراني في يوم من الأيام هاجسا مخيفا للمسيرين في المدينة إلا بعد الثورة الصناعية لتي عرفها العالم مع بداية القرن التاسع عشر للميلاد حيث تميزت هذه الفترة بـ¹⁰:

- استعمال الكبير للمواد الأولية .
- استعمال وسائل النقل العسيرة وذات المدى الطويل (النقل لبحري – السكة الحديدية – السيارة والطائرة فيما بعد القرن العشرين).
- عولمة أسواق المنتجات الفلاحية مع الإمكانات الحديثة للنقل .
- استقطاب الصناعة لليد العاملة بأحجام كبيرة وخاصة في المراكز الخاصة بالمناجم وفي التجمعات السكنية أين توجد المنشآت الصناعية الكبرى .
- ولم تكن المدينة القديمة مهيأة أمام التوسعات العمرانية السريعة التي أفرزتها الثورة الصناعية حيث ظهرت المصانع ، ومناطق التخزين والسكنات الخاصة بالطبقة العاملة التي تتموقع بصورة غير منتظمة تارة في الوسط العمراني القديم ، وتارة أخرى في الضواحي خارج أسوار المدينة مما نتج عنه استحواد كبير لمساحات شاسعة فاقت أحيانا حجم المدينة ومما ترتب عنه كذلك مفهوم جديد وهو الفصل بين العمل والسكن،
- وتوسع حجم الفوبورغ (les Faubourgs) مما استلزم اللجوء إلى النقل الحضري وذلك تكونت الضواحي الصناعية، والضواحي الخاصة بالتجزئات الترابية والتجمعات الكبرى، ولمواجهة التوسعات العمرانية للمدن الكبرى والحد من الاكتظاظ، تم اللجوء إلى سياسات المدن الجديدة في كثير من دول العالم منها بريطانيا ابتداء من سنة (1946)، فرنسا في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لناحية باريس المعد في (22 جوان 1965). ومفهوم التحول العمراني هذا مستمد من التحول الديموغرافي بصفة عامة حيث يشهد التوسع العمراني للمدن المراحل التالية :

- **المرحلة الأولى:** نشأة المدن تبدأ دائما بنواة صغيرة وسرعان ما تأخذ شكلا من أشكال التوسع العمراني وهذا بفعل بعض الخصائص التي تستقطب سكان الأرياف.
- **المرحلة الثانية:** انطلاق عملية التحضر، ثم تسارع في نسبة التحضر وهذا بفعل النزوح الريفي.

مخطي أحمد، التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة، دراسة حالة مدينة بوسعادة مذكورة تخرج لنيل شهادة ماجستير في تسيير المدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2008، ص 08.

● **المرحلة الثالثة:**نسبة التحضر تصل إلى ذروتها عندما يتجمع عامل النزوح الريفي وعامل كثرة المواليد وقلة الوفيات.

● **المرحلة الرابعة:** المدن تنمو ببطيء، ولكن بكثافة عالية للسكان.

8-التوسع العمراني العشوائي: "التوسع العمراني العشوائي في الجزائر فقد أطلق عليه عدة مصطلحات منها: البناء الفوضوي، البناء السري غير القانوني،الأحياء القصديرية، السكن الانتقالي، وعشش الصفيح..الخ، وهذه الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها اغلب بلدان العالم السائرة في طريق النمو، وإن تعدد تعليل تواجدها فإن أسبابها الرئيسية ترجع إلى الانفجار الديمغرافي في المدن وحدة أزمة الإيواء بها، والنزوح الريفي المكثف نحوها بسبب انعدام وجود سياسية تنموية متوازنة بين مختلف الأقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة،الإخفاق في إيجاد سياسة تهيئة في الأرياف والمناطق النائية تحفز الإنسان على الاستقرار بمسقط رأسه"¹¹، ونميز نوعين:

8-1-التوسع التراكمي:

هو أبسط توسع عمراني عرفته المدن، يتم ملء المساحات والفضاءات داخل المدن أو البناء عند مشارفها وأحيانا عند أقرب الأماكن من أسوار المدينة وذلك إذا كانت أسعار أرض البناء في الداخل مرتفعة ومن بين المدن التي شهدت هذا النمط من التوسع العمراني مدينة موسكو.

8-2-التوسع المتعدد الأنوية:

هو نقيض التوسع التراكمي وهو في أبسط صورته ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة،وقد تتلاحم هذه النوى مشكلة مدينة واحدة.

9- التمدد الحضري¹²:Étalementurbain

التجاني البشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية /بن عكنون،الجزائر،2000،¹¹ ص86.

- عباس وهاب،موسى رابح، دور النقل الحضري في التمدد الحضري، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مدينة ونقل¹² حضري، معهد تسير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة،2016، ص4.

تعددت المصطلحات التي تعبر عن الأشكال الجديدة للتمدد الحضري، لكن لا يزال الكثير منها يشوبها بعض الغموض، فلا توجد تعريفات محددة تضبطها ومؤشرات دقيقة تقيسها، فمصطلح التمدد العمراني واحد من المصطلحات الدالة على التوجه الجديد في التحضر عالمياً وبوتيرة أسرع في دول العالم النامي والجزائر خاصة. وفي معناه العام التمدد العمراني هو توسع مساحة تجمع سكاني على المجال المجاور له، ويعني كذلك التوسع الأفقي للمجال المبني للمدينة كما عبر عنه أيضاً أنه العمران في توسع، ومن المؤشرات الدالة على التمدد ظاهرة النمو الديموغرافي الكبير الذي يكون في صالح الأطراف والضواحي على حساب المركز.

كل هذه التعاريف ركزت على الجانب النظري لظاهرة التمدد الحضرياً كما فالتمدد هو اتساع المساحة المبنية ونموها يفوق في وتيرته نسبة زيادة السكان، مما ينعكس على الكثافة السكانية بحيث أنها تقل بشكل حلي كلما ابتعدنا عن مركز المدينة .

أما تعريف التمدد العمراني حسب الوكالة الأوروبية للبيئة الصادر في نوفمبر 2006 هو " مظهر جديد لتوسع المدينة يتميز بظهور ونمو مناطق سكنية غير مستمرة، ذات كثافة سكانية منخفضة تنتشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، وهي ذات طبيعة زراعية، ويمكن اعتبار هذا التوسع غير المخطط وغير المهيأ بأنه شغل عشوائي للمجال .

إذا كان النمو والتوسع خاصية طبيعية لازمت المدينة منذ نشأتها، فهي تتجسد اليوم من خلال

مظهرين :

- زيادة عدد السكان لكن تبقى المساحة ثابتة نسبياً، ما يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية وتعني زيادة عدد السكان في نفس المساحة، وعادة ما يطلق على هذه العملية بالتكثيف الحضري .
- زيادة التجمع السكاني من حيث المساحة (تغير مورفولوجي) بوتيرة تفوق زيادة السكان، ما يؤدي إلى زيادة المساحة المبنية وقلة الكثافة.

وفي كلتا الحالتين الأمر يتعلق بالنتيجة الحتمية للزيادة السكانية التي تتوزع راسياً (التكثيف الذي يؤدي إلى زيادة أرقام الكثافة السكانية)، أو أفقياً (التمدد الحضري) ، وإذا كانت ميزة المدن منذ نشأتها هي الكثافة، فقد غلبت في السنوات الأخيرة ظاهرة التوسع المكاني، تحضر الأطراف، عملية ضم التجمعات الثانوية وتشكل الإقليم .

9-1 مراحل التمدد الحضري:

بهدف فهم ظاهرة التمدد الحضري في نطاق الدراسة، نعتمد على الشكل (3) الذي يمثل مراحل التمدد العمراني، فالمدينة كنواة تمارس استقطابها للمجالات المحيطة، وتعمل على تحويلها من مناطق ريفية الى مناطق حضرية والعملية تتم بفعل الاحتكاك والتماس (المرحلة 1) . وفي نفس الوقت تعمل النواة من خلال ارسال اشارات تحضر تؤثر في مجال اوسع من المناطق الريفية، وتعمل على تنشيط المراكز والتجمعات السكانية المحيطة لتصبح بدورها أنوية استقطاب ثانوية (المرحلة 2) . في (المرحلة 3) يتم تعميم عملية التمدد وتوسع مجال التأثير.

من خلال التفحص الدقيق للشكل أعلاه يمكننا تلخيص الفكرة الرئيسية وفهمها، يمكن تشبيه العملية ببؤرة حريق غابي يلتهم المناطق المحيطة وفي نفس الوقت يرسل ولمسافات طويلة شرارات تصبح بدورها بؤر لحرائق ثانوية تتصرف كالحريق الرئيسي.

9-2 آثار التمدد الحضري:

التمدد الحضري في رأي بعض الباحثين هو " التسمية الجديدة للتوسع الحضري لكن بمعناه السلبي"، إذ يرافق عملية التمدد ظاهرة تحضر الأطراف وهي عملية تعمير خارج التجمعات السكانية، تنشأ على المناطق المحاذية للمدينة وضواحيها، تعمل على تغيير المناطق الريفية المحيطة بها بشكل مستمر دون إلغائها أو القضاء عليها نهائياً، حيث تبقى منها مناطق زراعية وأخرى غابية وأنشطة أخرى، ويمكن حصر أهم آثار التمدد العمراني في نقاط سيتم إسقاطها على النطاق الحضري :

- تمدد في الأطراف وتفرغ للمركز، ما يؤدي إلى نقص جاذبية المركز مقابل الأطراف .
- تراجع مستوى العيش في المدينة بشكل عام مقابل العيش خارجها.
- ارتفاع سعر العقار في المركز مقارنة بالأطراف والمناطق الريفية.
- زيادة المساحات الاصطناعية من هياكل نقل، مساحات للتوقف، مناطق الأنشطة... الخ .
- زيادة في مساحة المدينة وزيادة في شبكة الطرق الحضرية، تباعد مناطق السكن والعمل والدراسة...، تمدد مسافات التنقل وزيادة الحراك والاعتماد على الوسائل الفردية السريعة.
- ظهور مجالات شبه حضرية، انتقالية وفق ظاهرة تحضر الأطراف، التي أنتجت "وسطاً ثالثاً" لا يمكن اعتباره حضرياً أو ريفياً، بل هو وسط جديد يجمع بين خصائص الواسطين الحضري والريفي، والتحضر يعمل على تغيير المناطق الريفية بشكل مستمر دون إلغائها

نهائيا، حيث تبقى منها مناطق زراعية وأخرى غابية وأنشطة أخرى، ما يبرر تنوع الاستخدامات وبالتالي تنوع المجالات.

كما يبرز أثر التمدد العمراني في معناه السلبي لما يحدثه من تغيرات المجال، وما يخلفه من آثار على المحيط، والنتيجة انتشار ظاهرة تغيير طبيعة الأرض التي تعني عملية تغيير الحالة الطبيعية للأرض من فلاحية، غابية الى مساحات مبنية . ويرى بعض الباحثين في هذا الموضوع ان التمدد العمراني يمكن تحديده من خلال ثلاثة عناصر قابلة للقياس: ظاهرة تحضر الأطراف، وتطور عملية تغيير طبيعة الأرض، تطور مسافات التنقل من المراكز الى الأطراف، لهذه الظاهرة آثار سلبية كثيرة وعواقب وخيمة أخرى منها : استهلاك للمجالات الهشة، هدر الموارد الطبيعية والفلاحية، تراجع المنظر الطبيعي العام للمدن والحوضر .

10- النمو الحضري:

* النمو الحضري بمعناه الديمغرافي: يعبر عنه النمو السكاني للقطاع الحضري دون الاخذ بعين الاعتبار النمو السكاني للقطاع الريفي، أو النمو العام للسكان.

* النمو الحضري بمعناه العمراني: فيعني التوسع أو الامتداد العمراني للقطاعات الحضرية بصفة عامة والمدن بصفة خاصة، ويزداد النمو الحضري بازدياد المصانع والمنتجات الادبية والفنية والاعمال الادارية.

11- القطب الحضري¹³:

يعرف القطب الحضري حسب المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE : «بأنه عبارة عن وحدة عمرانية يمكنها ان توفر حوالي 1000 منصب شغل، وتهيئ محيطا ومساحة عمرانيين، بشرط أن لاتكون واقعة في ضواحي قطب حضري آخر».

وبالتالي فإن تعريف معهد الاحصاء الفرنسي يركز على الجانب الاقتصادي بحيث يشترط في القطب الحضري أن يكون مصدرا للتشغيل.

مرزوقي أشرف، الاقطاب الحضرية كآلية لإعادة هيكلة المجال العمراني في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص 13 تسيير مدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2016، ص 17 .

أما في الجزائر فإننا نجد عدة تعريفات من بينها التعريف الوارد في ملخص أطروحة الدكتور حماش الصديق بحيث يعرف القطب الحضري بأنه: "منطقة حضرية تتمتع بمستوى التسيير الذاتي على مستوى التواصل والاستمرار.

ولما كان الهدف من إنشاء الأقطاب الحضرية في الجزائر هو حل أزمة السكن بالنسبة للمواطنين وفك الخناق وتنفيس التشعب الذي وصلت إليه المدن الكبرى، فإن تعريف الاقطاب الحضرية يتناسب مع محتوى تعليمية الوزير الاول رقم 152 المؤرخة في: 2013/05/13 بحيث أن جريدة الشروق في عددها 17559 الصادر بتاريخ 2013/08/25 قد أوردت التعريف التالي: " يحتوي القطب الحضري في الجزائر على 10 آلاف مسكن أي ما يعادل 50 ألف ساكن، ويتكون من كل المرافق التي تجعل الاحياء مدمجة وليست مجرد مرآد يقصدها المواطن من أجل النوم في ظل انعدام وسائل الترفيه والمرافق الضرورية لقضاء مصالح المواطن من طرف المراكز الصحية والمدارس ومراكز الامن... الخ".

مما يعني أن القطب الحضري هو منطقة عمرانية مكونة من احياء سكنية تحتوي مرافق للترفيه ولقضاء مصالح المواطن.

II- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية:

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجية ومدخلة وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المتخلفة وداخلها.

II-1- مفهوم التنمية:

أ. لغة: التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر، التنمية تدل على الزيادة كما وكيفا.

ب. اصطلاحا: تحمل المؤلفات السياسية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تتناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج الخاصة بها¹⁴.

حمياني مفتاح و آخرون ، مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة ، تسيير التقنيات الحضرية ، جامعة المسيلة 2013 ، ص 06 ¹⁴

II -2-تعريف التنمية:

تتطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان تراهن على التغيير الايجابي، إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعاد مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاماً نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف، لكن تعريف التنمية يضل مرتبطاً دوماً بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلاً يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية، أي أنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال، بل يذهب الساسة مثلاً إلى وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي، وهذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية إدماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم، وأنها تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية ... ذلك أن الاختصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصراً عن تقديم المعنى المحتمل للتنمية، ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي، ولكي نلقي مزيداً من الضوء على التنمية سنحاول في مستوى آخر الاقتراب أكثر من مفهومي التنمية المستدامة والتنمية المحلية.¹⁵

II-3-مفهوم التنمية المحلية:

ظهر هذا المفهوم في بحر الستينيات، على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب، وذلك من أجل الاختلالات بين الجهات، ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم، ولكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصاً في الأحياء.

بن عليّة حلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة 2016، ص 23. 15.

والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية أي في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

إنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراسة والحركة.

ختاما من خلال قراءة في مفهوم التنمية، وعبر هذه الجولة القصيرة في رحاب مفهومي التنمية المستدامة والتنمية المحلية مروراً بمحاورة المفهوم واقتفاء أثره التاريخي، من خلال ذلك كله يمكن القول بأن التنمية وبالرغم من كل التطور الذي عرفته من حيث المناهج والمباحث العلمية والمقاربات الممارساتية، ستظل مفهوماً بلا نموذج، إنها تؤثر على الكثير من الآليات والتدخلات، لكنها في نفس الوقت لا تؤثر على أي وصفة جاهزة لبلوغ المستوى المطلوب للتنمية، فكل مجتمع تنميته المناسبة له وإمكاناته.

ولهذا تبدو التنمية عملية تغيير معقدة غير محسوسة النتائج في مطلق الأحوال، ولعل هذا ما يجعلها مؤجلة التحقق واقعيًا، لأنها لا تفترض قراراً صادراً عن السياسي أو الخبير، وإنما تتطلب كثيراً من الشروط المجتمعية المتداخلة، فهل تستحيل التنمية وفقاً لهذا الفهم؟ ويصير بالتالي كل ما يثار بصدها من مقاربات وتجارب مجرد صفات غير مجدية للخروج من متاهات التخلف والتبعية.¹⁶

II -4- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية:

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها:

- حشد وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.

بن علي حلية ، مرجع سابق، ص24.16

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي.
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزويد بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة والهشة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.
- التصدي للآفات الاجتماعية (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات والبغاء...) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتقديم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.¹⁷

II -5- أبعاد التنمية المحلية:

للتنمية المحلية عدة أبعاد يجب مراعاتها هي:

غريبي أحمد ، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، رسالة تخرج ماجستير، كلية الاقتصاد و علوم التسيير جامعة المدية، 2010، 17 ص08، 09 .

أ. البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصادياً، وذلك عن طريق البحث عن القطع الاقتصادية أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقاً تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس ... الخ، هذه الهياكل وبالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين بالأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

ب. البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال إشراك الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفر الظروف الاجتماعية المتطورة من شأنه أن يدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل ويمقت الجريمة ومحب لوطنه ومنطقته.

وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي، مثل التعليم، الصحة، الأمن والإسكان... الخ كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجاباً أو سلباً.

ج. البعد البيئي:

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وفي حالة تجاوز تلك الحدود فيحصل تدهور

للنظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. وفي الأخير يمكن الجزم أن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع.¹⁸

III- العلاقة بين التوسعات العمرانية الجديدة والتنمية:

تنمية المدينة ناتجة عن نجاح تخطيط مسبق للنمو الحضري المتوازن بما فيها تحسين نوعية الحياة للمواطنين جميعا وفي كافة المجالات مع زيادة الاستثمار لتوسيع فرص العمل والخدمات وتخفيف الفقر الحضري بطريقة منتظمة ومستمرة.

فللتخطيط علاقة مباشرة بالتنمية خاصة عند احترام تنفيذ خطة التوسع المبرمجة سابقا والمصادق عليها بمشاركة السكان عن طريق الحوكمة المحلية.

وتنعكس درجة التنمية في المدينة من خلال انشاء عناصر جديدة في المدينة وكذا تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

غريبي أحمد، مرجع سابق، ص 09، 10، 18.

خلاصة الفصل:

بعد ما عرضنا من سند نظري للعوامل المؤثرة في نمو المدن، أشكال التوسع العمراني وعوائقه وكذا التنمية المحلية والعلاقة بينهما، يمكننا القول ان اسقاط هذه الافكار على واقع مادي يمكن أن لا يلمس كل الجوانب الايجابية لكن محاولتنا العلمية تبقى قائمة، باختيارنا لمدينة الجلفة كمجال للدراسة بالنظر لدورها الهيكلي في المنظومة الحضرية الوطنية كعاصمة الولاية من جهة ولوزنها الحضاري الضارب في عمق التاريخ من جهة أخرى، خاصة وأنها قد أخذت حصة الاسد من جميع البرامج التنموية الممنوحة للولاية من سكن وتجهيز وبنى تحتية.

تقديم مدينة الجلفة

تمهيد الفصل.

- I. تقديم مدينة الجلفة
 - II. المعطيات الطبيعية.
 - III. المعطيات الديمغرافية.
 - IV. المعطيات الاقتصادية.
 - V. المعطيات العمرانية:
 - VI. المناطق السكنية الحضرية الجديدة وأدوات التهيئة والتعمير
- خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

تعد المدينة كملتفا على شكلها واما لاجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية ومناخية، حيث تتفاعل هذه العوامل فيظروا فومكانم عينية لتلبية حاجيات الإنسان، فهذه العوامل تؤثر تأثيرا قويا على البيئة العمرانية، وكذا أهمية هذه العوامل في التخطيط والتصميم المعماري والعمراني، والتأثير البالغ لهذه الأخيرة على الأنسجة والمجالا العمرانية في المدن بشكل عام، ونجد أن الدراسة الطبيعية للمدينة تعطينا نظرة شاملة على الإمكانيات الطبيعية الحالية وعوائق توسعها، وارتباط النمو الحضري لأي مدينة بالخلفية التاريخية والحضرية يشخص مراحل قيامها وتطورها ومعرفة مكوناتها، ويعطينا وضعية المجال العمراني ومدى استهلاكه من خلال استخدامات الأرض لمختلف المراحل التاريخية ك لها دورا هاما في تفسير الوضعية الحالية هذه المعطيات لها دور هام لقراءة المجال العمراني الذي نحن بصدد دراسته.

I. لمحة تاريخية عن مدينة الجلفة :

بالرغم من وضعيتها ما بين الشمال والجنوب، وبعد الغزو الفرنسي للأغواط سنة 1852 إلا أن الفرنسيين أرغموا على بناء حصن في الجلفة كمركز الترميم سنة 1855 والتي أخذت في تكوين تجمع وهذا في إطار سياسة بناء ساحة عسكرية مدعمة وفيه تم إنشاء أول قلعة والمعروفة حاليا بإكمالية بن عياد. وفي 13 فيفري 1861 وبيرو عرب سنة 1862 ثم بدأت البلدية في التوسع الناتج عن الهجرة الريفية وذلك لوجود وحدات صناعية مثل : وجدة الجلفة ووحدة الخشب سنة 1870 كما تميزت بظهور مواقع جديدة للأوربيين مثل : حي الأمير عبد القادر حاليا وذلك سنة 1870 وحي السعادات سنة 1860.

ومن اجل الاستجابة لهذا التطور فان مدينة الجلفة عرفت توسع عن طريق إنشاء عدة أحياء هاشية خارج السور المبني مثلا:

في الجنوب حي قناني، وفي الشمال القرابة هذه الأحياء للمسلمين.

وفي الشرق حي الظل الجميل، حي حاشي عبد الرحمان، حي السعادات، هذه الأحياء للأوربيين.

وأخيرا في الفترة مابين: 1973-1997 استفادت ولاية الجلفة بأهم برنامج للسكن (ZHUN) المنطقة السكنية شرق المدينة وجاء ذلك في إطار إزالة سيطرت مركز المدينة وتخفيف الضغط الموجود وذلك بخلق قطبين:

- **قطب شرقي:** ممتد بين طريق بوسعادة وطريق الجزائر بالإضافة إلى القسم الممتد من طريق بوسعادة إلى طريق مجبارة.

- **قطب غربي:** ممتد بين طريق الشارف إلى غاية عين الشيوخ بالإضافة إلى القسم الذي يبدأ من طريق الشارف إلى غاية حي بربيع.

2- الموقع الجغرافي: تعتبر مدينة الجلفة مفترق هام جدا بالنسبة للطرق المتجهة من الشمال إلى الجنوب والمتجهة من الشرق إلى الغرب

هذه الوظيفة واضحة ومدعمة بشبكة هامة من الطرق الوطنية والجهوية:

- الطريق الوطني رقم 01 الرابط مابين الجزائر العاصمة وجنوب البلاد.

- الطريق الوطني رقم 46 الرابط مابين الجلفة وبوسعادة.

- الطريق الوطني رقم 40 الذي يربط ولاية الجلفة وولاية تيارت.

يحدها شمالا ولاية الجلفة غربا ولاية تيارت، وجنوبا ولاية الأغواط ومن الجنوب الشرقي ولاية بسكرة وولاية المسيلة وتتربع ولاية الجلفة على مساحة: 54930 هكتار.

3- الموقع الإداري: يحدها إداريا كل من:

- بلدية عين المعبد من الشمال والشمال الغربي.

- بلدية دار الشيوخ من الشمال الشرقي.

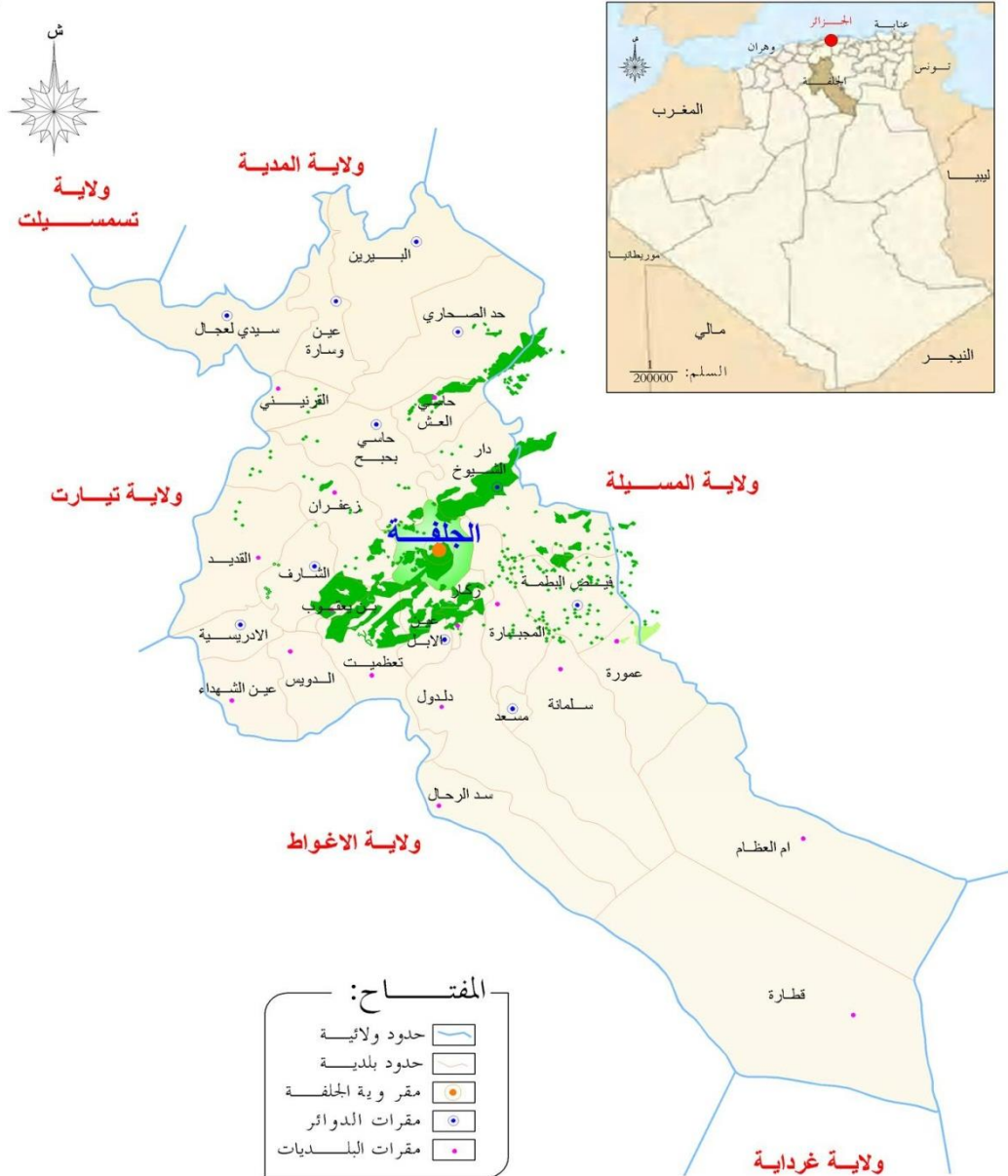
- بلدية مجبارة من الشرق.

- بلدية الزعفران من الغرب.

- بلدية زكار وعين الإبل..

موقع بلدية الجلفة

خريطة رقم (01)

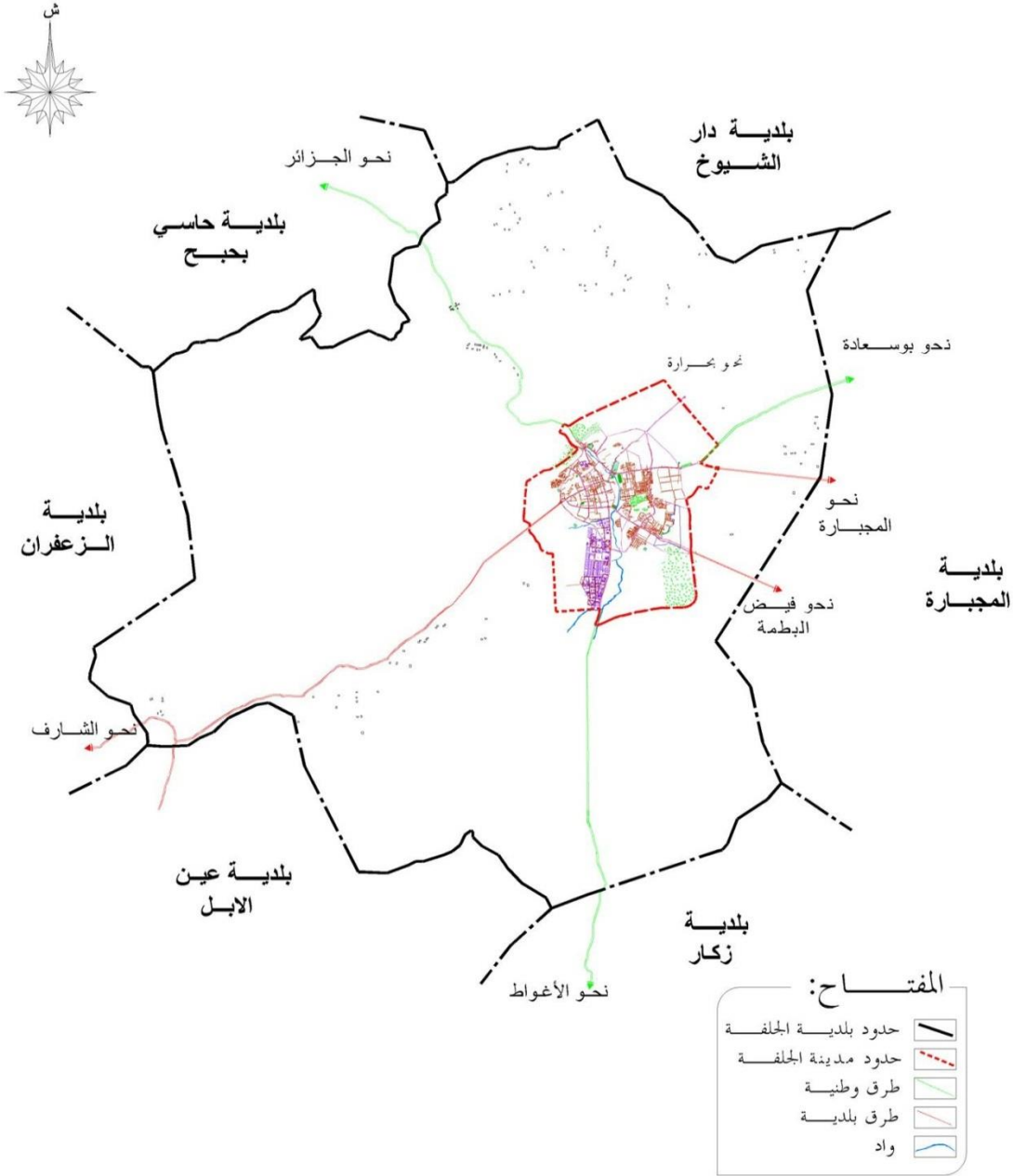


الاسلم: 1/500000

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالجلفة 2008

موقع المدينة بالنسبة للبلدية

خريطة رقم (02)



المسالك: 1/50000

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالجلفة 2008 + معالجة الطالب.

II. المعطيات الطبيعية:

تعتبر العوامل الطبيعية عنصرا هاما بالنسبة للدراسات العمرانية وذلك لأنها تساعد في نمو المراكز الحضرية وتوسعها العمراني من جهة ومن جهة أخرى يمكنها أن تكون سببا في عرقلة نمو هذا الأخير

1- **طبوغرافية الأرض:** المنطقة ذات طابع سهلي إضافة إلا أن الانحدارات قسمت إلى مايلي:

- من: 0%-3% انحدارات ضعيفة.

- من: 3%-8% انحدارات متوسطة.

- من: 12%-25% انحدارات متوسطة، شديدة.

- أكثر من: 25% انحدارات شديدة.

وأراضي البلدية على العموم تتراوح ما بين 0-8% وتوجد بكثرة الانحدارات من: 0-3% والموجود في الهضاب والسهول وبالخصوص في الجنوب والجنوب الغربي وفي شرق تراب البلدية في الشمال الغربي والانحدارات الشديدة من: 12-25% توجد في شمال المدينة وبالخصوص في جبال سن الباء.

2- المناخ :

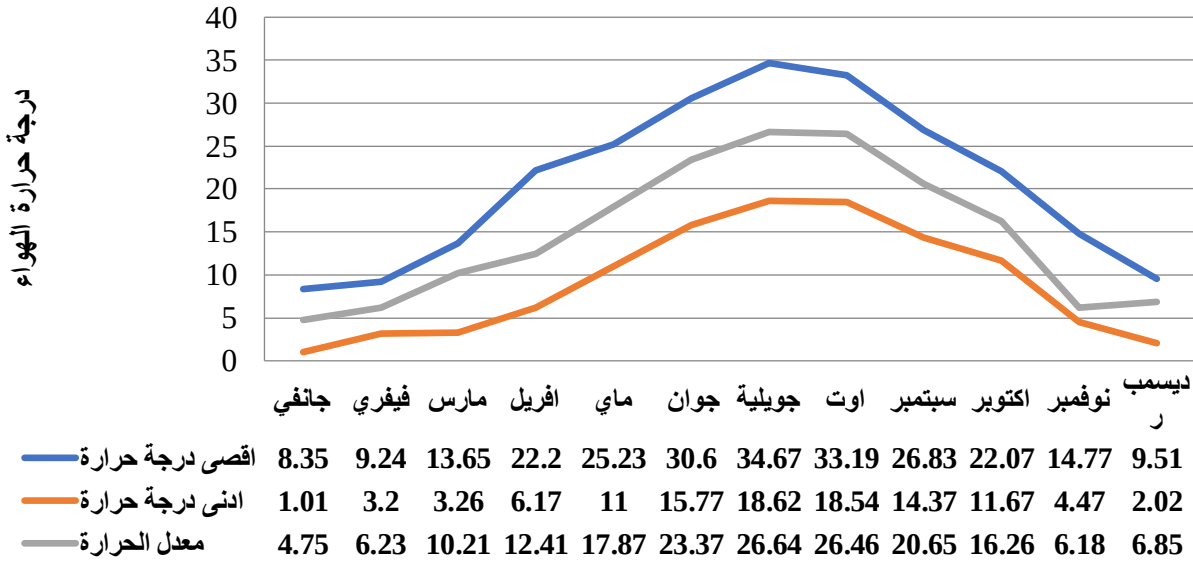
يعد المناخ عامل مهم في تحديد خصوصية الإقليم الذي تنتمي إليه المدينة، كما له كذلك دور مهم في بلورة خصوصيات المجتمع الذي يشغل هذا الإقليم، من خلال خلقه لأساليب التكيف مع هذا الأخير، ولعله من هنا تنشأ بعض العادات والتقاليد التي من خلالها يمكن أن نميز مجتمع محلي عن آخر.

I -1-درجة الحرارة :

تعد درجة حرارة الهواء عامل مهم في تحديد طبيعة المناخ، وبالنسبة لمنطقة الجلفة واستنادا للمعلومات المقدمة لنا من طرف مصلحة الأرصاد الجوية فهي فصلية ونوجزها في

الشكل رقم (...) .

الشكل رقم (....) : يوضح تغير درجة حرارة الهواء في منطقة الجلفة.



المصدر: محطة الأرصاد الجوية لمدينة الجلفة + معالجة الطالب.

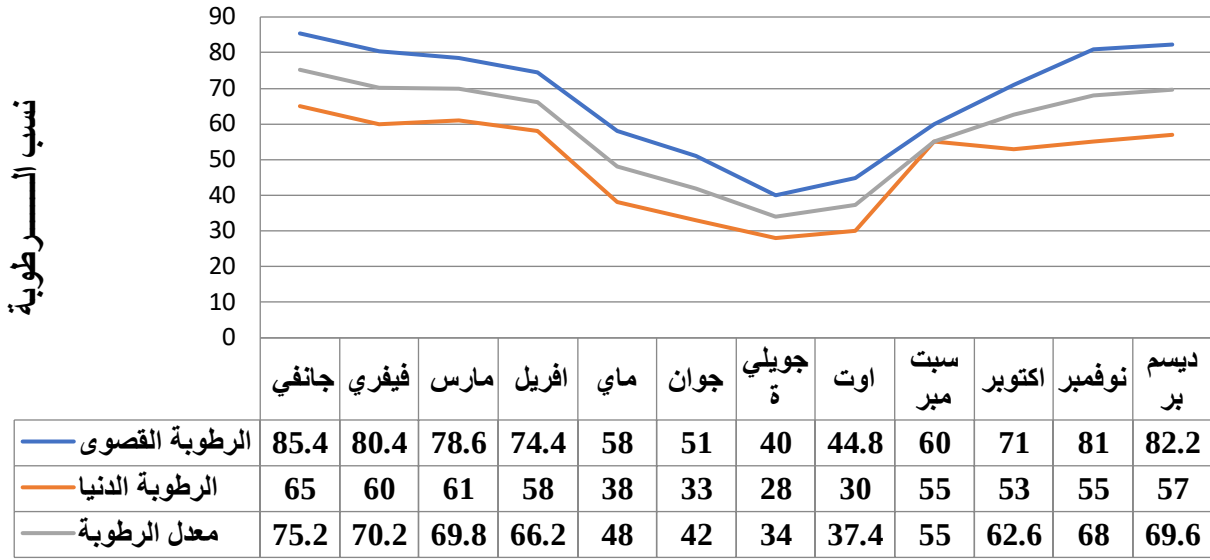
ما يمكن استخلاصه من خلال الجدول أعلاه، أن درجات الحرارة تسجل أقصى قيمها في أشهر الصيف وبالضبط في شهر جويلية بـ : 37.81° ، بينما تبدو معتدلة في سبتمبر وأكتوبر و مايأين نجد أن أدناها يتراوح بين 11 إلى 14° وباقي أشهر السنة الستة تسجل درجات الحرارة قيم ضعيفة بين 01° و 06° المتوسط السنوي لدرجة الحرارة الذي يساوي: (أكبر درجة حرارة + أقل درجة حرارة) / 2 = 19.41 ، والفارق السنوي لدرجة الحرارة الذي يساوي: (أكبر درجة حرارة - أقل درجة حرارة) = 36.80° .

وعلى العموم ما يمكننا أن نستنتجه من المعطيات أعلاه هو تسجيل درجات حرارة تصل إلى $37,81^{\circ}$ في فصل الصيف يصنفها من المناطق الحارة وفي ذات الوقت 50% من أشهر السنة يسجل درجات حرارة دنيا بين 01° و 06° كافي بان يصنف منطقة الجلفة من المناطق الباردة في جل أشهر السنة.

I -2- الرطوبة :

تعد الرطوبة عامل مهم في تحديد طبيعة المناخ في كل إقليم، ومدينة الجلفة في إقليمها تسجل القيم الملخصة في الشكل رقم (11).

الشكل رقم (11):تغيرات نسبة الرطوبة في منطقة الجلفة .



المصدر: محطة الأرصاد الجوية لمدينة الجلفة 2017 + معالجة الطالب.

تصنف الرطوبة حسب مصالح الأرصاد الجوية إلى أربع مجموعات على النحو التالي :

المجموعة الأولى: متوسط الرطوبة النسبية أقل من 30%، منطقة جافة. **المجموعة الثانية:** متوسط الرطوبة بين 30-50 %، منطقة شبه جافة. **المجموعة الثالثة:** متوسط الرطوبة بين 50 - 70 %، منطقة شبه رطبة. **المجموعة الرابعة:** متوسط الرطوبة أكبر من 70%، منطقة رطبة.

واستنادا للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه، والتصنيف المعمول به لدى مصالح الأرصاد الجوية. نميز أشهر الصيف ضمن تصنيف المجموعة الثانية، وباقي أشهر السنة تدخل حسب التصنيف في المجموعة الثالثة، وهو ما يصنف المنطقة في خانة المناطق شبه جافة .

3-1- الرياح :

نلخص متوسط سرعة الرياح خلال أشهر السنة في منطقة الجلفة وكذا اتجاهاتها في **الجدول رقم (...).**

جدول رقم (...): يوضح اتجاهات الرياح في منطقة الجلفة .

الشمس	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر

متوسط سرعة الرياح	الرياح السائدة	شمالية
4.24	شمالية	شمالية
5.32	شمالية	جنوبية غربية
5.18	شمالية	شمالية
5.40	شمالية	شمالية
5.22	شمالية	شمالية
4.1	جنوبية غربية	شمالية
3.64	شمالية	جنوبية
3.56	شمالية	جنوبية
3.74	شمالية	شمالية
3.52	شمالية غربية	جنوبية
4.48	شمالية	شمالية
4.32	شمالية	شمالية

المصدر: محطة الأرصاد الجوية لمدينة الجلفة + معالجة الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نوع الرياح السائد هي الرياح الشمالية من حيث الاتجاه بينما نجد الاتجاه شمال غرب وجنوب غرب بشكل متفاوت ، وتعتبر بمثابة اتجاهات ثانوية له .

I -4- الأمطار:

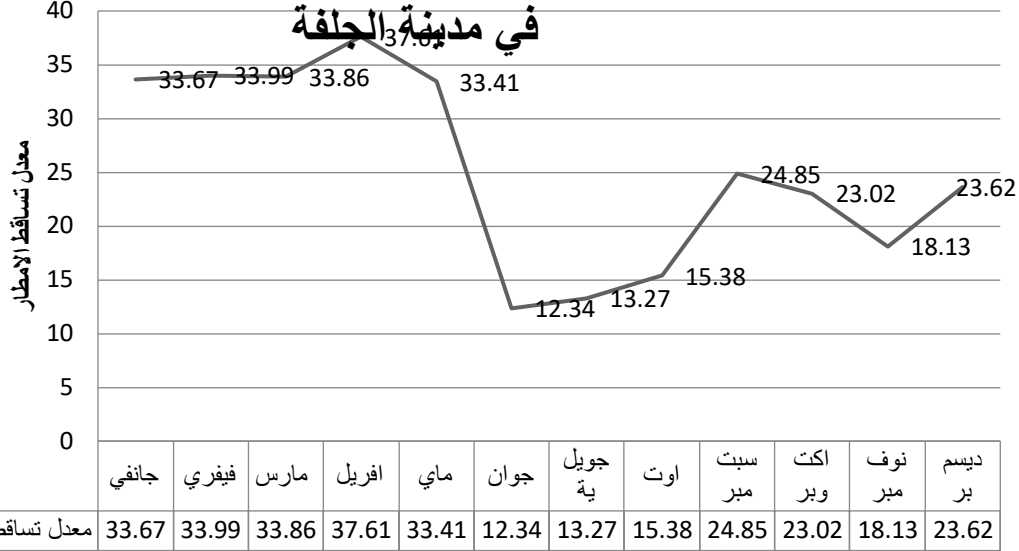
نلخص معدل تساقط الأمطار في مدينة الجلفة خلال أشهر السنة في **الجدول رقم (.....)**.

جدول رقم (.....): يوضح معدلات تساقط الأمطار في مدينة الجلفة .

الشهر	معدل التساقط
جانفي	33.67
فيفري	33.99
مارس	33.86
أفريل	37.61
ماي	33.41
جوان	12.34
جويلية	13.27
أوت	15.38
سبتمبر	24.85
أكتوبر	23.02
نوفمبر	18.13
ديسمبر	23.62
المجموع	303.3

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بلدية الجلفة + معالجة الطالب.

الشكل رقم (.....) : يوضح معدلات تساقط الأمطار خلال السنة



المصدر: معالجة الطالب انطلاقا من الجدول اعلاه..

نلاحظ من خلال الجدول أن المعدل السنوي للأمطار في مدينة الجلفة يقدر بـ 30.3 ملم/السنة وهي نسبة مقبولة ، إلا أنها غير متوازنة في أشهر السنة حيث نلاحظ أن أكبر قيمة تساقط للأمطار، تسجل في شهر أفريل بـ 37.61 مم.

ما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات ، أن تضاريس المدينة ومحيطها المجاور مقبولة من حيث الانحدارات، مما يؤهلها لاقامة مختلف المشاريع، والتوسع بأريحية في ضل غياب الملكيات الخاصة في جل مناطق التوسع المستقبلية.

بالنسبة للمعطيات المناخ نلاحظ ان مناخ المدينة هو مناخ مناطق الهضاب العليا ، وهو منا شبه جاف مما يحتم على الفاعلين في الانتاج العمراني، اخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار في تصميم المشاريع

III. المعطيات الديمغرافية بمدينة الجلفة :

إن معرفة المعطيات الديمغرافية عامل مهم، من خلاله يمكن معرفة حجم الكثافة السكانية ومما تتركب. ومن خلالها يمكن معرفة بعض الاحتياجات والتي من بينها الشغل والسكن... الخ ، وفي هذا العنصر سنتناول دراسة المعطيات الديمغرافية في مدينة الجلفة على النحو التالي :

I - تطور عدد السكان :

مر عدد السكان بخمس مراحل أساسية في تطوره نقدمها على النحو التالي:

1-1- المرحلة الأولى (1966-1977):

عرفت هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا في عدد السكان، حيث ارتفع من 25628 نسمة إلى 47435 نسمة سنة 1977م. أي بزيادة سنوية قدرها 1982 نسمة، وبمعدل نمو بلغ (5.75%) وهو أكثر بقليل من المعدل الوطني لهذه المرحلة والمقدرة بـ 5.40%، وهذا الارتفاع وراءه عدة أسباب من أهمها أن مدينة الجلفة عرفت توسعات في مختلف الاتجاهات وهجرة سكان الأرياف نحوها ليشغلوا السكنات التي كانت حكرًا على المعمرين، كما أنها في سنة 1974م وبعد التقسيم الإداري أصبحت عاصمة لولاية الجلفة، مما جعل المركز يحتوي على تجهيزات مشاريع كبرى تشجع على الهجرة إليها، كما شهدت المدينة في هذه الفترة إنشاء المنطقة الصناعية مما ساهم في النهوض بالقطاع الصناعي وزاد في ديناميكيته.

1-2- المرحلة الثانية (1977-1987):

بلغ عدد سكان المدينة خلال سنة 1987م حوالي 83162 نسمة، بمعدل نمو قدر بـ 5.77% وهو مرتفع بقليل مقارنة بالمعدل الوطني لهذه المرحلة والذي كان 5.46%.

1-3- المرحلة الثالثة (1987-1998):

تزايد عدد السكان خلال هذه المرحلة، حيث ارتفع من 83162 نسمة سنة 1987م إلى 154094 نسمة سنة 1998م وبلغ معدل النمو خلال هذه المرحلة 5.64%.

1-4- المرحلة الرابعة (1998-2008):

ازداد عدد سكان المدينة بصورة كبيرة جدا، حيث تقدر الزيادة بحوالي 185145 نسمة أي بزيادة سنوية مقدرة بـ 18515 نسمة سنويا وقدّر معدل النمو في هذه المرحلة بـ 06%، كما بلغ عدد سكان المدينة خلال 2008 نسبة 96.82% من إجمالي سكان البلدية الذي بلغ حوالي 350396 نسمة.

1-5- المرحلة الخامسة (2008-2012):

حسب إحصائيات مديرية التخطيط، فإن عدد سكان مدينة الجلفة قد وصل إلى 393057 نسمة بزيادة في هذه المرحلة تقدر بـ 53809 نسمة وبزيادة سنوية تقدر بـ 13452 نسمة و بمعدل نمو يقدر بـ 5.97%، كما بلغ سكان مدينة الجلفة في ذات السنة نسبة 95.13% من سكان البلدية والجدول رقم (...)

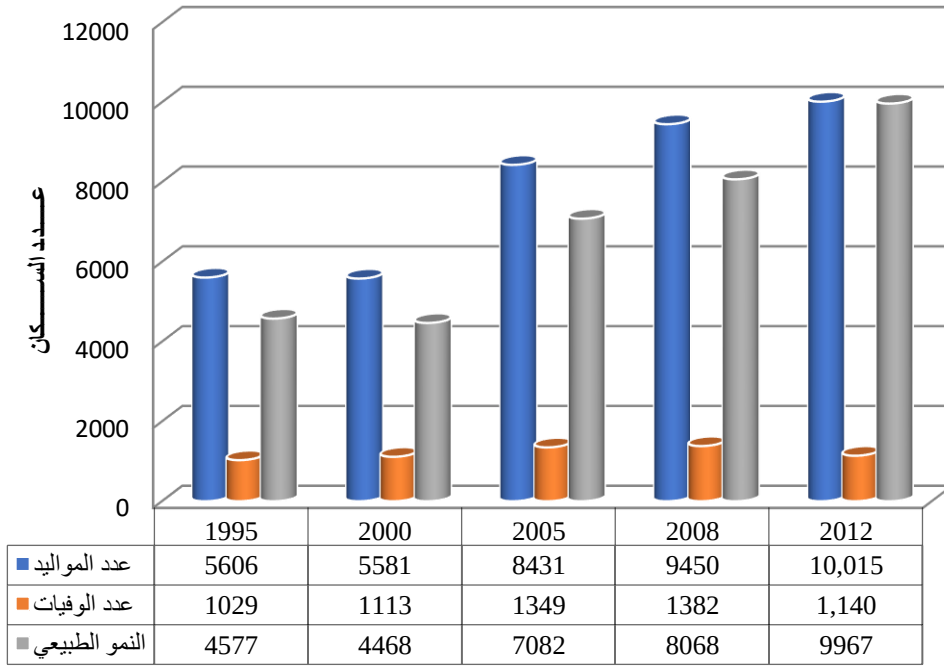
يلخص هذه المراحل .

الجدول رقم (...): يوضح تطور عدد السكان في الفترة (1966-2012)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2012
المدينة	25628	47435	83162	154094	339248	393057
البلدية	30318	50953	89090	164126	350396	413140
	84.53%	%93.10	%93.35	%93.89	%96.82	%95.13
	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: بلدية الجلفة - مصلحة الانتخابات. + مديرية التخطيط بالجلفة

الشكل رقم (...) : يوضح النمو الطبيعي في مدينة الجلفة ما بين 1995-2012.



المصدر: معالجة الطالبا انطلاقا من الجدول

2- دراسة حركة السكان:

نعتمد في هذه الدراسة التحليلية على ما يلي :

2-1- النمو الطبيعي :

يعتد النمو الطبيعي أكثر العناصر أهمية في دراسة السكان حيث نعتمد في هذا الجانب على تحليل عدد المواليد وعدد الوفيات في نفس الوقت و المسجلة في المدينة بين 1995-2012 **الشكل رقم (...)** الذين عدد المواليد وعدد الوفيات والنمو الطبيعي في مدينة الجلفة خلال الفترة الممتدة من 1995-2012.

2-1-1- عدد المواليد:

من خلال **الشكل رقم (...)** نجد أن عدد المواليد في تزايد مستمر باستثناء الفترة ما بين 1995-2000 التي شهدت نقصا في عدد المواليد وهذا راجع إلى الحالة الأمنية التي مرت بها البلاد ومن ثم نلاحظ زيادة معتبرة في عدد المواليد وذلك جراء تحسن الأوضاع الأمنية وكذلك تحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان .

2-1-2- عدد الوفيات:

يعتبر هذا العامل من العوامل التي تعيق النمو السكاني، ومع التطور العلمي الذي يشهده العالم خاصة في المجال الصحي يمكن التقليل من عدد الوفيات، ومن خلال **الجدول (13)** نلاحظ أن عدد الوفيات لا يمثل سوى 6/1 من عدد المواليد، ونلاحظ أن النمو الطبيعي شهد تذبذبا خلال تلك الفترات، حيث نلاحظ أن الفترة ما بين 1995-2000 شهدت نقصا في النمو الطبيعي وبعد هذه الفترة شهد زيادة كبيرة وهذا ما نلاحظه في الفترة الممتدة ما بين 2000-2005 حيث نجد أن النمو الطبيعي قفز من 4468 حالة إلى 7082 حالة، واستمرت هذه الزيادة في النمو حتى وصلت إلى 8068 حالة في سنة 2008 و 9967 سنة 2012.

2-2- النمو غير الطبيعي (الهجرة):

لا يمكن الاختلاف على أن جميع حركات الهجرة في المدينة، إما أن تكون داخلية فلا تتعدى الإطار الجغرافي للولاية، أو خارجية فتكون من تراب الولاية و حتى من خارج الوطن. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هناك نوعين من الهجرة:

2-2-1- الهجرة الداخلية:

و هنا نعلم إلى دراسة مدى استقطاب المدينة للسكان القادمين أو المهاجرين نحوها فهم يهاجرون للاستقرار بسبب عدة عوامل منها: العمل والتعليم والعلاج... الخ. حيث أحصت مصالح الانتخابات، حركة السكان المتعلقة بالهجرة من داخل دوائر الولاية والتي قدرت بـ 15644

شخص في الفترة من 2008 إلى 2012 و أن المغادرين في الفترة ذاتها يقدر بـ 6968 شخص إلى مختلف البلديات و بالمقارنة بينهما نجد أن الهجرة الصافية المسجلة تقدر بـ 8676 شخص وهذه الإحصائيات تعد نسبية ، لا تعكس الحركية الحقيقية في المدينة اليوم ، بسبب الكثافة السكانية العالية وتقني كبير للسكن الفوضوي. وتحرك كبير لعجلة التنمية بعاصمة الولاية على حساب دوائرها.

2-2-2- الهجرة الخارجية:

إن أكبر نسبة للهجرة الخارجية للولاية ، تأتي من الجهة الشمالية حيث تقدر بنسبة 44% من إجمالي عدد الوافدين إلى مدينة الجلفة، أي بعدد يصل إلى 1084 وافد، لتليها بعد ذلك الهضاب العليا الوسطى (المسيلة و الأغواط) بنسبة 13.97% أكبر نسبة للهجرة الخارجية بعدد قدر بـ 344 وافد، و على العكس من ذلك نجد هجرة عكسية تماما في الجهة الجنوبية الشرقية حيث أنها استقبلت أكبر نسبة للخارجين بلغ عددهم 283 مهاجر و تليها بذلك منطقة الهضاب العليا الغربية و الجهة الشمالية الغربية . على العموم المعطيات الديمغرافية المقدمة تعكس أهمية موقع المدينة ، كما أنها في ذات الوقت تعكس حجم الاحتياج الكبير إلى السكن ومختلف التجهيزات بها . بما يتماشى والزيادة السكانية الكبيرة

IV. المعطيات الاقتصادية:

تعتبر الدراسة الاقتصادية للمدينة مهمة للغاية، حيث أنها تعد احد الأسس التي تقوم عليها عملية التخطيط المستقبلي، كما تساهم في فهم وتوضيح جميع العلاقات ، كما أنها أساسية كونها تمهد لعمليات التخطيط والتهيئة، إذ على ضوءها ترسم معالم السياسات التي ستنتهج في الوقت الحالي والمستقبلي سعيا لإيجاد مجال متكامل يقوم على أسس منطقية وفق خطط محكمة تنطلق من واقع ما هو موجود.

1- السكان النشطين (الداخلين في سن العمل):

هم السكان الذين يندرجون ضمن الفئة القادرة على العمل (النشطة)، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) سنة وقد بلغ عددهم سنة 2008م بمدينة الجلفة حوالي 189156 نسمة وهم بذلك يمثلون ما نسبته 55.76% من إجمالي سكان المدينة، ويمكن تقسيمهم إلى الفئات التالية :

1-1- القوة العاملة :

نميز في القوة العاملة فئتين وهما :

1-1-1- السكان العاملين فعلا :

هم الأفراد الذين يشتغلون فعلا وقد بلغ عددهم سنة 2008م حوالي 117312 عاملا أي ما نسبته 62.02% من إجمالي السكان النشطين، ونسبة قدرها 34.58% من إجمالي عدد سكان المدينة، وهذه الفئة تمثل القوة المنتجة في المدينة.

1-1-2- السكان البطالين :

هم السكان القادرين على العمل أي المنتمين إلى الفئة (15-64) سنة وغير المشتغلين وقد بلغ عددهم سنة 2008م حوالي 43390 بطل ممثلين ما نسبته 12.79% من إجمالي سكان المدينة، وما نسبته 22.94% من إجمالي الفئة النشطة.

1-1-3- القوة غير العاملة:

هم الأفراد القادرين على العمل والمنتمين إلى الفئة (15-64) سنة وغير الراغبين في العمل ويتمثلون في (ربات البيوت، طلبة، فئة المعاقين... إلخ) وقد قدر عددهم سنة 2008م بـ : 28455 نسمة أي بنسبة 8.39% من إجمالي سكان المدينة كما أنهم يمثلون ما نسبته 15.04% من إجمالي الفئة النشطة.

1-1-4- السكان الخارجين عن سن العمل:

هم الأفراد المنتمين للفئتين (0-14) سنة و (أكثر من 64) سنة ويطلق عليهم هذا الاسم لكونهم غير قادرين على تحمل أعباء العمل، نتيجة عدم بلوغهم السن القانونية بالنسبة للفئة (0-14) سنة، أو نتيجة تجاوزهم لسن العمل بالنسبة للفئة (أكثر من 64) سنة وقد بلغ عدد أفراد هاتين الفئتين سنة 2008م حوالي 150092 نسمة بنسبة 44.24% من إجمالي سكان المدينة. لاحظ الجدول رقم (٠٠٠).

جدول رقم (٠٠٠): يوضح تركيب القوة العاملة لسكان مدينة الجلفة سنة 2008م		
الفئة	العدد (نسمة)	النسبة %
السكان الداخلون في سن العمل (15-64) سنة	189156	55.76
القوة العاملة	160702	47.37
القوة غير العاملة	28454	08.39
العاملون فعلا	117312	34.58
البطالين	43390	12.79
السكان الخارجين عن سن العمل (0-14)، (64+) سنة	150092	44.24
صغار السن (0-14) سنة	137267	40.46
كبار السن (أكبر من 64) سنة	12825	03.78
إجمالي سكان المدينة	339248	100

المصدر : مديرية التخطيط والإحصاء + معالجة الطالب.

من خلال تحليل التركيب الاقتصادي لمدينة الجلفة، نستنتج أن القوة الاقتصادية للمدينة تمثلها نسبة العاملين فعلا المقدرة بـ: 34.58% من إجمالي سكان المدينة وهي نسبة لا بأس بها إذا ما قورنت بنسبة البطالين التي تقدر بـ: 12.79% من إجمالي سكان المدينة، ونسبة القوة غير العاملة المقدرة بـ: 08.39% من إجمالي سكان المدينة ولعل السبب في ارتفاع نسبة العاملين فعلا هو كون مدينة الجلفة تحتل موقع استراتيجي يشجع على العمل خصوصا في مجال التجارة، هذه الأخيرة التي تأخذ ما نسبته 58% من العاملين فعلا حسب إحصاء 2008م .

2- التطور الوظيفي للمدينة :

نعني بالتطور الوظيفي للمدينة التركيب الاقتصادي لها، حيث نميز الوظيفة الاقتصادية لها ونحدد نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في دفع عجلة التنمية في المدينة، وتساعدنا دراسة التركيب الوظيفي للمدينة على تسليط الضوء على حجم القوة العاملة فعلا، وتصنيفها عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.

2-1- تطور القوة العاملة:

من خلال المعطيات الخاصة بتطور عدد المشتغلين بمختلف القطاعات الاقتصادية (فلاحة، صناعة، خدمات...) وذلك عبر السنوات (1987-1998-2008) والموضحة في **الجدول رقم (...)**.

جدول رقم (...): يوضح التطور العددي للمشتغلين بمدينة الجلفة ومعدلات النشاط الاقتصادي للسنوات (87-98-08)

السنوات	عدد السكان (نسمة)	عدد المشتغلين فعلا (نسمة)	عدد البطالين (نسمة)	القوة العاملة (نسمة)	نسبة المشتغلون من إجمالي السكان %	معدل النشاط الاقتصادي %	
						الخام	الصافي
1987م	89088	15326	4667	19993	17.20	22.44	17.20
1998م	154094	28323	59981	88304	18.38	57.30	18.38

34.58	47.37	34.58	160702	43390	117312	339094	2008م
-------	-------	-------	--------	-------	--------	--------	-------

المصدر: PDAU + م. التخطيط والإحصاء + معالجة الطالب

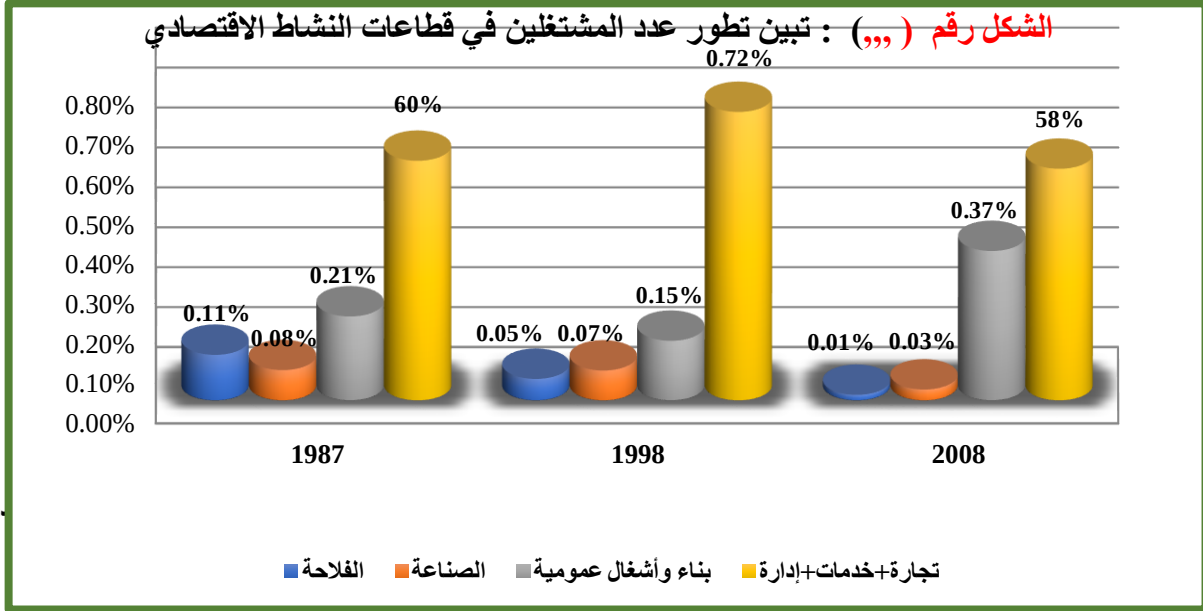
من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشتغلين فعلا في مدينة الجلفة سنة 1987م بلغ 15326 عامل وقدر معدل النشاط الاقتصادي الخام حينها بـ : 22.44% وهو معدل مقبول نسبيا ويمكن تفسير ذلك لكون مدينة الجلفة شهدت توطين المنطقة الصناعية سنة 1975م وتبعتها عدة انجازات كبرى مما استقطب إليها الأيدي العاملة ليرتفع معدل النشاط الاقتصادي إلى 57.30% سنة 1998م، ثم ينخفض إلى 47.37% سنة 2008م، ويمكن أن نفسر هذه الظاهرة بخصوصية المؤسسات العمومية وتسريح العمال.

2-2- توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي :

نقصد بالنشاط الاقتصادي، القطاع الذي يعمل به الفرد بصرف النظر عن مهنته، وفيما يلي سوف نتطرق إلى توزيع السكان المشتغلين بالمدينة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية بالمدينة وذلك من خلال السنوات (1987- 1998- 2008م). الموضحة في **الجدول رقم (,,)**

الجدول رقم (...): يوضح تطور عدد المشتغلين بقطاعات النشاط الاقتصادي.									
السنة	القطاع الأول		القطاع الثاني		القطاع الثالث		المجموع		م
	الفلاحة		الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة + خدمات إدارة +				
1987م	1748	11.4%	1162	7.58%	3222	21.02%	9194	60%	15326
1998م	1520	5.37%	2120	7.48%	4225	14.92%	20458	72.23%	28323
2008م	1610	1.37%	3179	2.71%	44483	37.92%	68040	58%	117312

المصدر : PDAU + م. التخطيط والإحصاء + معالجة الطالب.



صاغته عدة متغيرات منها :

- ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية (انخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع معدلات المواليد).
- الحشود البشرية الهائلة التي استقبلتها المدينة نتيجة الهجرة. حيث تطور عدد سكانها من 25628 نسمة سنة 1966م إلى 339248 نسمة سنة 2008م أي انه تضاعف بحوالي 13 مرة. أما بالنسبة للخصائص الاقتصادية نجد أن إجمالي السكان الداخليين في سن العمل، يمثلون ما نسبته 55.76% من إجمالي سكان المدينة سنة 2008م، والقوة العاملة منها تمثل ما نسبته 84.96% وما نسبته 47.37% من إجمالي سكان المدينة، ويمثل السكان العاملون فعلا من القوة العاملة ما نسبته 73% كما يمثلون ما نسبته 34.58% من إجمالي سكان المدينة، ونلاحظ أن القطاع السائد في المدينة هو القطاع الثالث (تجارة+ خدمات+ إدارة) حيث يحتوي على أكبر عدد من المشتغلين بنسبة 58%، ويليه القطاع الثاني (صناعة+ بناء وأشغال عمومية) حيث تأخذ الصناعة والبناء 2.71%.

V. المعطيات العمرانية:

- 1- مراحل النمو لمدينة الجلفة: يعد المجال عنصرا هاما في استمرار نمو أي مدينة، هذا ما يجعلنا نبحث عن الوسائل التي تساعدنا في التنسيق المحكم في كيفية استهلاكه حتى تكون أنماط

الاستخدام متكاملة وذات تأثير ايجابي على المدينة وعلي مايحيط بها من تجمعات تابعة لها مجاليا أو وظيفيا. وتنقسم مراحل التطور التاريخي إلى عدة مراحل ممتدة من سنة 1852 إلى غاية يومنا هذا، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين:

1-1-1- مرحلة النمو قبل الاستقلال (قبل 1962):

1-1-1-1- مرحلة ما قبل 1852:

لم تكن هناك تجمعات عمرانية تذكر وإنما كانت المنطقة آنذاك عبارة عن بعض التجمعات للقبائل العربية (أولاد نائل) التي تتواجد ما بين ولايتي الاغواط والمدينة، وكان الموقع عبارة عن ممر للقوافل التي تسلك طريق بخاري، الاغواط.

1-1-1-2- مرحلة ما بين (1852 - 1860):

عند وصول الفرنسيين إلى المنطقة قاموا بإنشاء مدينة جديدة وذلك في إطار سياسة إنشاء منطقة عسكرية محصنة، والتي كانت في بادئ الأمر عبارة مخطط بسيط لثكنة عسكرية ذات شكل مستطيل موجه نحو شمال، جنوب، بثلاثة شوارع عريضة وأخرى طويلة تقسم الحي إلى 18 قطعة، وثكنة في الجهة الشمالية للمراقبة.

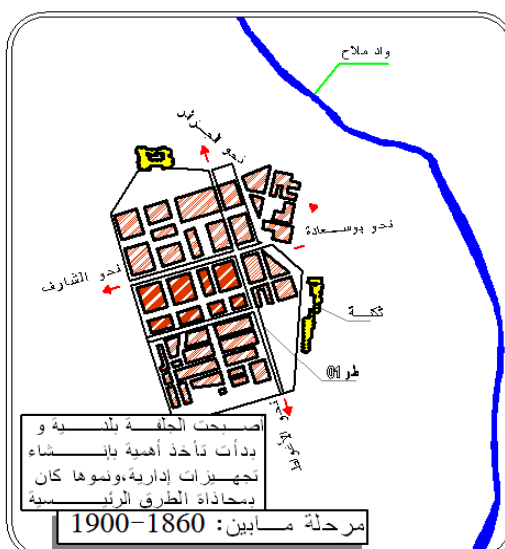
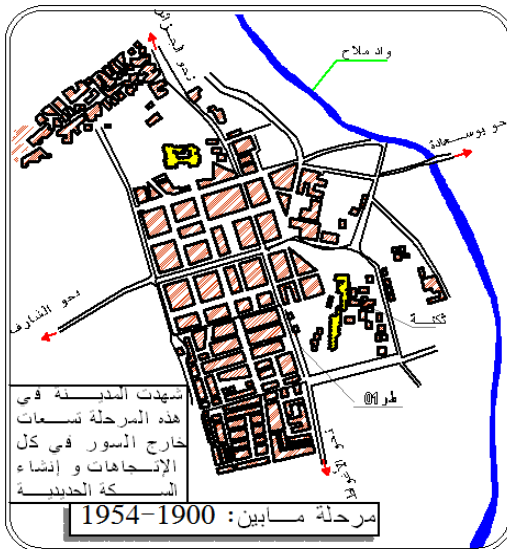
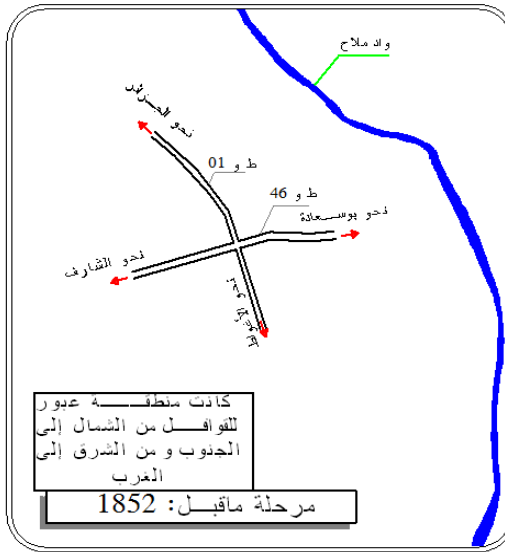
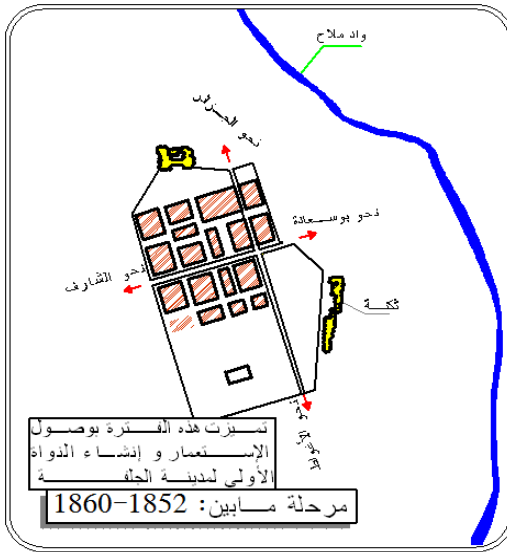
1-1-1-3- مرحلة ما بين (1860 - 1900):

في 13 فيفري 1861 أصبحت الجلفة بلدية تشغل إقليم يتربع على مساحة 1776 هكتار، وبدأت التجمعات في ذلك الوقت تأخذ أهمية بعد إنشاء عدة تجهيزات إدارية دينية (البلدية، بيرو عرب، الكنيسة) ومن أجل حماية المدينة من الهجومات التي تشنها قبائل أولاد نائل أقام المستعمرون حصنين حصن في الشمال وآخر في الشمال الغربي.

1-1-1-4- مرحلة ما بين (1900 - 1954):

في هذه الفترة عرفت المدينة نوعا من الاستقرار والتوسع، إذ شهدت عدة هجرات محلية بلغ عدد السكان سنة 1905 حوالي 700 ساكن من بينهم 300 أوربي، كذلك إنشاء مدرسة فرنسية، سوق للمواشي، مصنع الحطب والملح، وفي سنة 1912 تم إنشاء خط السكة الحديدية والمحطة شمال المدينة الذي يربط بين البليدة والجلفة، وهذه السكة خاصة بنقل السلع والبضائع، كما ساهمت في التقدم

الخريطة رقم: 02



مدينة الجلفة من 1852-1954

5-1-1- مرحلة ما بين (1954-1962):

ثكنة عسكرية
وادي ملاح



الإطار المبني
الطرق المهيكلية



شهدت المدينة نمو ديمغرافي مهم نتيجة لهجرة سكان الأرياف نحو المدينة بحثا عن العمل وخاصة بعد إنشاء مصنعي معالجة الحلفاء والخشب حيث كان عدد السكان حوالي 2835 ساكن منهم 590 ساكن أوربي يشغلون مساحة أكبر من 05 مرات مساحة باقي السكان، وفي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات شهدت المدينة توسعات في كل الاتجاهات مع ظهور عدة أحياء (البرج، الزحاف، 100 دار، قناني، بن جرمة، باب الشارف، الضاية).

2- مرحلة النمو مابعد الاستقلال (1962 إلى يومنا هذا):

2-1- مرحلة مابين (1962- 1974):

بعد الاستقلال سنة 1962 عرفت المدينة نمو ديمغرافي مهم وهجرة سكان الأرياف نحوها، حيث شغل السكان المناطق التي كانت حكرا على المعمرين، كما عرفت المدينة توسعات في مختلف الاتجاهات شمالا وجنوبا، شرقا وغربا وفي سنة 1974 وبعد التقسيم الإداري أصبحت بلدية الجلفة التي كانت تابعة لولاية الجلفة عاصمة لولاية الجلفة، هذا التقسيم أعطاها دفعا جديدا في مجال انجاز المشاريع الكبرى والتجهيزات والهيكل القاعدية مما زادها اتساعا، واحتوائها على طرق وطنية مهمة خاصة الطريق الوطني رقم 01 (طريق الوحدة الإفريقية).

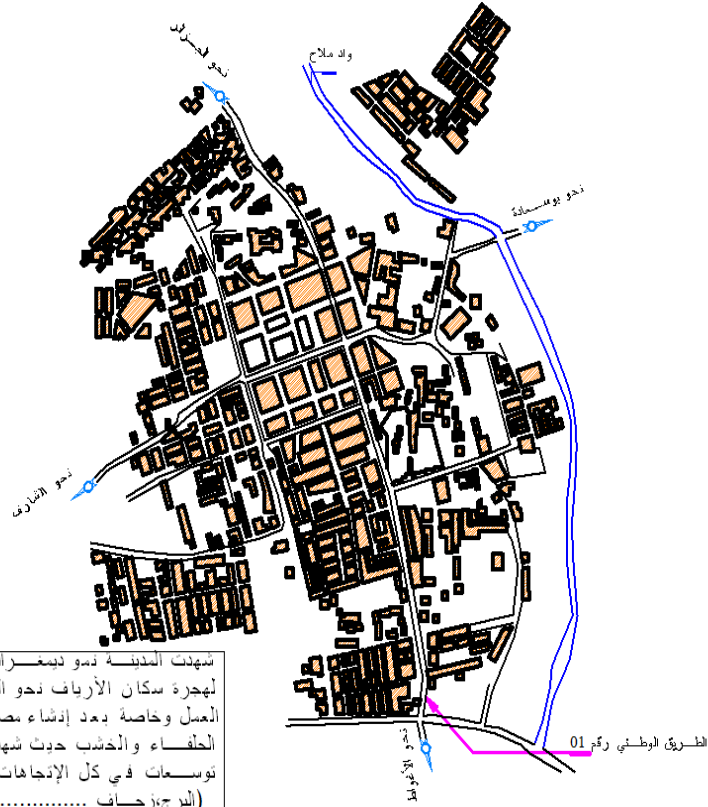
2-2- مرحلة مابين (1974- 1990):

سنة 1975 شهدت إنشاء المنطقة الصناعية، مما ساهم في النهوض بالقطاع الصناعي والزيادة ديناميكية المدينة، وفي سنة 1980 شهدت العديد من الانجازات الكبرى ساعدت مركز المدينة على التنفس حيث استفادت بأهم برنامج للسكن تمثل في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) شرق المدينة. وكذلك إنشاء حي 05 جويلية سنة 1983 (الجلفة الجديدة) والمنطقة السكنية الحضرية الغربية سنة 1984 بإنشاء (حي شوقي فارة، الفتح، حي الحواس).

2-3- مرحلة من (1990 إلى يومنا هذا):

ظهور التجزيئات الترابية التي احتلت أطراف المحاور الكبرى للمدينة، المتمثلة في (حي المستقبل، بوتريفيس، فكاني، بلغزال، عمراوي) شرقا، والتجزيئات الترابية بربيع الأولى والثانية.

الخريطة رقم: 03



شهدت المدينة نمو ديمغرافي مهم نتيجة
لهجرة سكان الأرياف نحو المدينة بحثاً عن
العمل وخاصة بعد إنشاء مصنعي معالجة
الحلفاء والخشب حيث شهدت المدينة
توسعات في كل الاتجاهات مع ظهور أحياء
(الرج: زحاف)

مرحلة ما بين 1954 - 1962

المفتاح :

واد ملاح

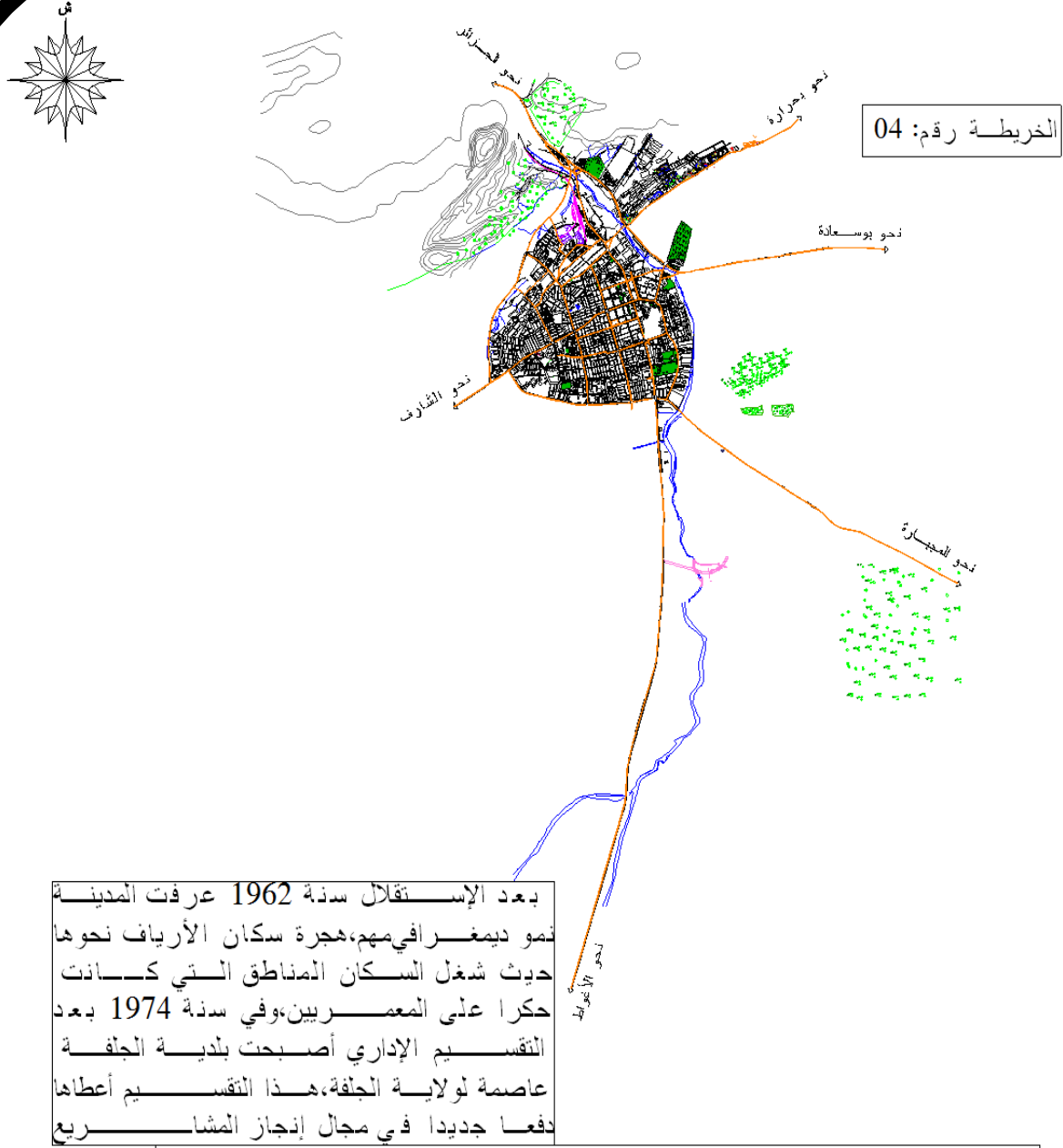


الإطار المبني

الطرق المهيكلية



السلم : 1/50000



مرحلة ما بين: 1962-1974

المفتاح :

وادي ملاح		الإطار المبني	
غابضة		الطرق المهيكلية	

السلم : 1/50000



ظهور التجزئات الترابية التي إحتلت
أطراف المحاور الكبرى للمدينة، المتمثلة
في حي، المسـمـى بـو تـريـفـيس، فـكـانـي

على ضوء ماسبق فان النمو العمراني وبالرغم من انه امتد في جميع الاتجاهات إلا أن الناحية الجنوبية والغربية عرفتا اكبر تطور من الجهات الأخرى وبصفة عامة ففي تعرضنا لمراحل النمو العمراني للمدينة عبر التاريخ فقد خالصنا إلى العناصر التالية:

-نمو المدينة توافق مع نظرية النمو المركزي .

VI. المناطق السكنية الحضرية الجديدة وأدوات التهيئة والتعمير في مدينة الجلفة :

كما قلنا سابقا، نظرا لما عرفته المدينة من حركية كبيرة في جميع الاصعدة، فقد كانت ولا تزال وعاء يحتضن عدد كبير من المهاجرين من داخل تراب الولاية ومن الولايات المجاورة ، بالاضافة الى الزيادة الطبيعية ، لذا نجدها استفادت هي الاخرى من مجموعة من المشاريع العمرانية التي اتت متواترة بما يحاول الاستجابة للحاجة الملحة، للسكن والتجهيزات ، هذه المشاريع جسدت بشكل مناطق حضرية جديدة ابرزها واهمها القطب الحضري الجديد (الجلفة جديدة) وحي الوئام... الخ ، ولان التشريع العمراني ضبط عملية الانتاج العمراني خاصة بعد عام ، 1990 بعد ظهور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الاراضين لم تكن لدى الفاعلين في الانتاج العمراني حجة في تنظيم المجال بما يستجيب لحاجة المستعملين وخلق توازن بين المناطق السكنية بالمدينة.

لكن الشيء الملاحظ في مدينة الجلفة، أن جل المشاريع العمرانية خضعت في توقيعها الى منطق محضر اختيار الارضية، والاجتهاد خارج ماجاء في محتوى ادوات التهيئة والتعمير، باستثناء بعض مخططات شغل الاراضي التي طبقت بشكل كامل والتي كان لذلك، اثر ايجابي على المجال وعلى المستعملين

خلاصة الفصل :

ما يمكنقراءتهمخلالالدراسة العامة التي قمنابهاحولمدينة الجلفة، هو أنها تتميز بموقعاستراتيجيها جعلها تشهدديناميكية وتحولكبيرينفيجميعالمجالات، ومناخاقلمايقالعليهاأنهار جافصيفواو بارد جداممطر شتاء جعلها تصنفمنبينا برمدنالجزائر، ومنخلالالدراسة الديمغرافية للمدينة وجدنا أن عدد السكان يشهد ارتفاعا محسوسا منذ سنة 1990، بفعل تدخل عدة عوامل من بينها الهجرة الموجهة إلى المدينة من الولايات المجاورة ومن داخل تراب ولاية الجلفة، وهذا بسبب ضعف عملية التنمية المحلية في جيل بلديات الولاية والمدن المجاورة من بعض الولايات الوطنية من جهة، والحركة الاقتصادية التي تشهدها المدينة في هذا القطاع، خاصة الخدمات منها من جهة أخرى، وارتفاع نسبة اليد العاملة و عدد السكان داخل نفيس العمل

إلى بداية العمران في مدينة الجلفة، مع مجيء الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة وصولا إلى المدينة الجلفة اليوم، وما هي عليهم تنتو عفا لأنماط السكنية والتي تشكل في مجملها عمران غير متجانس،

والذي بات يشغل مساحات شاسعة من النسيج العمراني لمدينة الجلفة هذا الأخير الذي برمج وانجز جلّه خارج أدوات التهيئة العمرانية مما أدى إلى بروز جملة من المشاكل أهمها توازن التجهيزات وخلل في الوظائف داخل المدينة.

الفصل الثالث

أثر التوسعات العمرانية على تنمية مدينة الجلفة دراسة القطب الحضري الجديد نموذجاً

تمهيد

I- تقديم القطب الحضري لمدينة الجلفة.

II - تحليل الاستثمار الموجهة لسكان القطب الحضري
الجديد لمدينة الجلفة.

III - التأكد من صحة الفرضيات.

خلاصة الفصل الثالث.

مقدمة:

في هذا الفصل سنتناول بأكثر تفصيل وفعالية أحد أهم أكبر التوسعات العمرانية في مدينة الجلفة، ألا وهو القطب الحضري الجديد، من خلال تقسيم الفصل الى جزئين :

في الجزء الاول سنقوم من خلاله الوقوف بالتحليل لمكونات هذا القطب الحضري حيث سنتطرق الى الموقع، الحدود، طوبوغرافيا المنطقة، الوضعية العقارية، مختلف الشبكات السكنات، التجهيزات العمومية والفضاءات الخارجية.

الجزء الثاني سنخصصه لتحليل نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على سكان القطب والتي بلغ عددها 216 استمارة تمثل نسبة 1% من سكان القطب الحضري الجديد لمعرفة درجة العلاقة الوظيفية

التبادلية بين مركز المدينة والقطب الحضري، ومحاولة التوصل الى بعض اثار هذا التوسع العمراني على تنمية المدينة.

I- الدراسة التحليلية للقطب الحضري بالجلفة:

لجأت الدولة للسياسة

الأقطاب الحضرية التي تختلف عن مخطط تشغلا لأراضي فيوتيرة الإنجاز وعدد السكان والغاية منها إتمام المخطط الخماسي 2004-2009، وعلى غرار باقي المدن استفادت مدينة الجلفة من قطب حضري يضم معه قطب جامعي، مع مجموعة من التجهيزات الإدارية والثقافية " سنتطرق إليها فيما بعد" وعليه، سنقوم في هذه المرحلة بدراسة تشخيصية لمجال الدراسة والمتمثل في القطب الحضري بالجلفة مع القطب الجامعي ، حتى نتوصل لتحليل سياسة الدولة الحديثة في إنشاء الأقطاب الحضرية، مع محاولة الوصول إلى مدى نجاعتها في تلبية حاجيات السكان، وحل مشاكل المدينة.

01- تقديم مجال الدراسة:

01-01- الموقع

يقع القطب الحضري لمدينة الجلفة في المدخل الشرقي لمدينة الجلفة على بعد مسافة تقدر

بـ 03 كلم عن مركز المدينة

01-02- الحدود

الشمال: أراضي شاغرة (مبرمجة للتعمير المستقبلي)

الجنوب: الطريق المؤدي لبلدية المجبارة

الشرق: أراضي شاغرة

الغرب: واد ملييحة

الصورة رقم 05: موقع القطب الحضري



ال
مصدر:
صورة جوية

+ معالجة الطالب

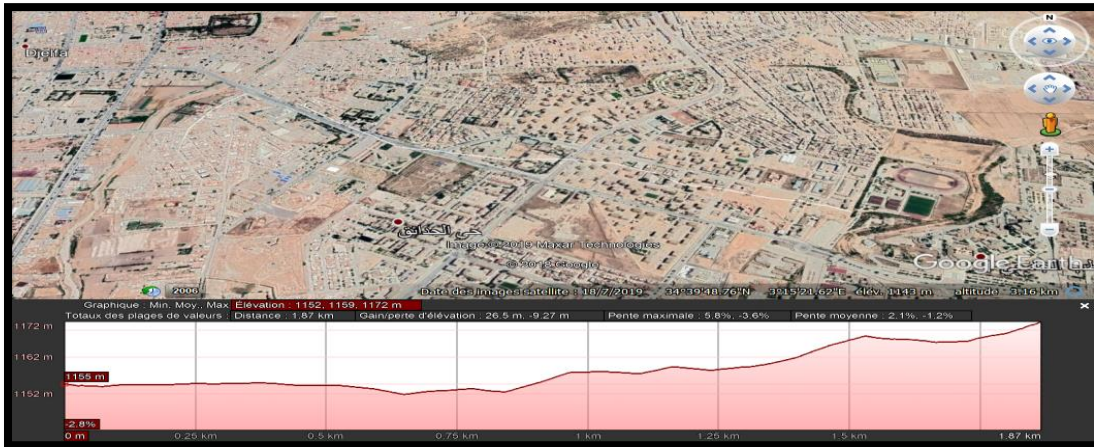
01-03- المساحة:

يتربع مجال الدراسة على مساحة قدرت بـ 287 هكتار برمجت هذه المساحة لاستقطاب قطب حضري به عدد جد معتبر من الهياكل الاجتماعية- التربوية، الصحية الإدارية والثقافية وقطب جامعي، وحظيرة ترفيهية حضرية.

01-04- الطبوغرافيا:

مجال الدراسة يتموضع على هضبة غير مستوية، تختلف من مكان الى مكان و هذا كما توضحه الصورة.

الصورة رقم 06: طبوغرافية المنطقة



المصدر: صورة جوية + معالجة الطالب

01-05- الوضعية العقارية:

تعتبر الوضعية القانونية للوعاء العقاري الخاص بالقطب الحضري الذي يضم السكنات وكذا مختلف التجهيزات عبارة عن مزيج من الأراضي البلدية و كذا الأراضي الخاصة والأوقاف وفق ما يوضحه الجدول أدناه. بمساحة إجمالية تقدر بـ 40 هكتار.

الشبكات المختلفة :

سنحاول أن نتطرق في هذا العنصر الى الطرق ، المنافذ ، والربط بمختلف الشبكات للقطب الحضري

01-06-06 شبكة الطرق:

طرق موجودة ومهيأة وهي : الطريق أحادي المار بمحاذاة القطب الحضري، كما يتخلل القطب طريق مزدوج بعرض 08 أمتار يصل القطب الجامعي بالقطب الحضري.

الصورة رقم 08: الطريق المزدوج داخل القطب الحضري



المصدر: صورة ميدانية أفريل 2019

الصورة رقم 07: الطريق أحادي داخل القطب الحضري



المصدر: صورة ميدانية أفريل 2019

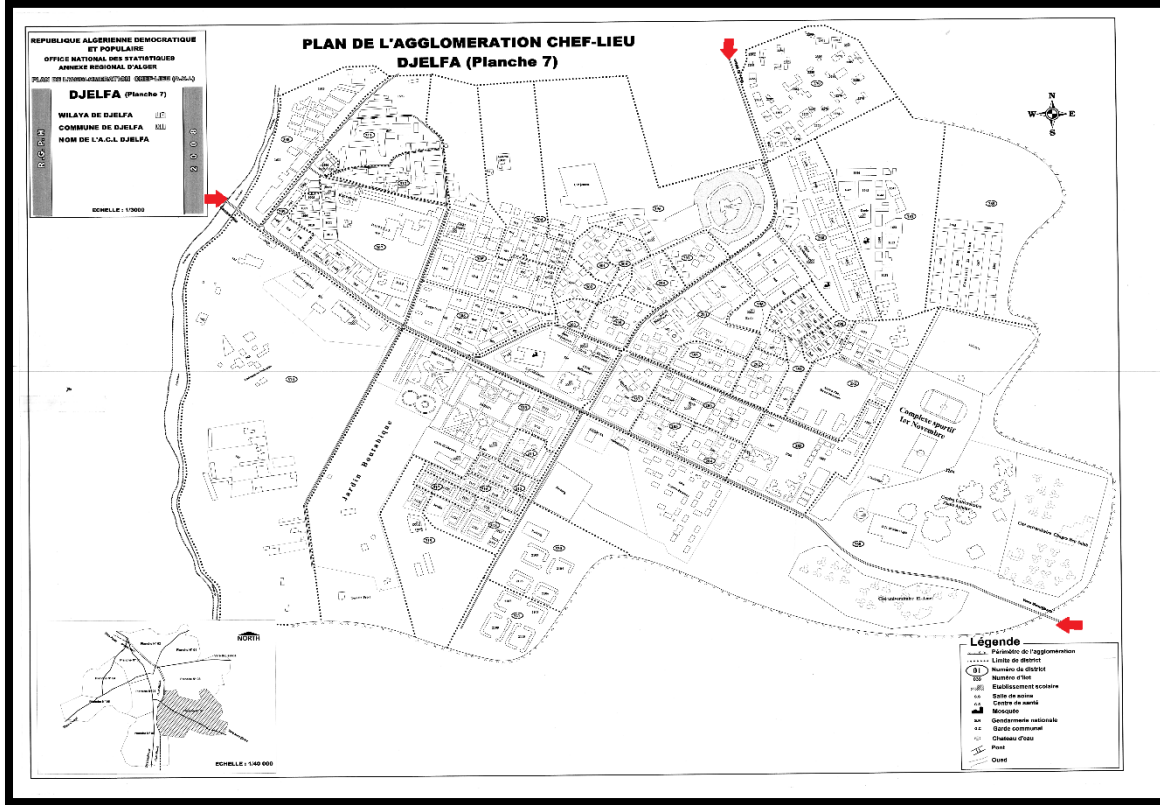
01-06-01 المنافذ:

نجد 03 منافذ هامة للقطب الحضري من جهة الطريق الوطني رقم 01 أ، المحاذي لهذا الأخير منها: 02 منفذين من الجهة الغربية المحاذي للنسيج العمراني لمدينة الجلفة ومنفذ من الجهة الجنوبية للقطب الحضري كما توضحه الصورة الجوية أدناه.

كما توجد منافذ أخرى مبرمجة على المدى المتوسط في حال اكتمال البناء بالقطب الحضري من الجهة الجهة الشمالية الشرقية.

كل هذه المنافذ تلعب دورا هاما في توطيد الصلة الوظيفية عن طريق شبكة الطرق بين القطب الحضري ومركز المدينة لضمان استمرارية الهيكلة الحضرية بشكل متجانس.

الصورة رقم 09: منافذ خاصة بالقطب الحضري



المصدر: مخطط + معالجة الطالب

الصورة رقم 10: منفذ من الجهة الشمالية للقطب الحضري



المصدر: صورة

ميدانية أفريل 2019

الصورة رقم 12: منفذ الجهة الغربية للقطب الحضري



المصدر: صورة ميدانية أفريل 2019

الصورة رقم 11: المنفذ الرئيسي من الجهة الغربية



المصدر: صورة ميدانية أفريل 2019

من خلال الصورة رقم (07) و الصورة (08) نلاحظ مفترق لطرق الذي يربط بين القطب

الحضري (الجلفة الجديدة) و مركز المدينة حيث يعتبر هذا الاخير همزة وصل هامة جدا بينهما

شبكات الربط المختلفة:

القطب الحضري الجديد مغطى بجميع الشبكات المختلفة من كهرباء، غاز، ماء وصرف صحي، وهذا كونه توسع عمراني جديد للمدينة ومخطط له من أجل تلبية المتطلبات الاساسية لجميع سكانه، وقد انجزت اشغال هذه الشبكات على عاتق الدولة، هذا ما يفسر راحة السكان ورضاهم عن مستوى الربط بمختلف الشبكات الضرورية.

07-01- مكونات القطب الحضري:

كما ذكرنا سابقا، يحتوي القطب الحضري على حي سكني، تجهيزات بالإضافة إلى قطب جامعي ونحن في دراستنا هذه سنركز على الحي السكني لدراسة آثار التوسع.

القطب الحضري : يضم

✓ برنامج سكني (2464 سكن) منجز.

✓ مختلف التجهيزات الإدارية

أ- التجهيزات:

يضم القطب الحضري عدد هام من التجهيزات مقسمة كما يلي:

- تجهيزات إدارية، تجهيزات تعليمية وصحية، تجهيزات دينية، ثقافية ورياضية وفق ما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم 13: مختلف التجهيزات على مستوى القطب الحضري

تجهيزات إدارية	تجهيزات تعليمية و صحية	تجهيزات دينية، ثقافية رياضية
----------------	------------------------	------------------------------

- الولاية	- قطب جامعي	- مسجد
- مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء	- مستشفى	- مسرح جهوي
- محافظة الغابات	- ثانوية	- حديقة حيوانات
- مديرية التربية	- متوسطة	- مركز ثقافي
- مجلس القضاء	- مجمع مدرسي	- حديقة
- مديرية البيئة	- دار الحضانة	- مركز اسلامي
- مفتشية العمل	- ملحقة مكتبة وطنية	
- مديرية الخدمات الجامعية		

المصدر: مديرية التعمير، الهندية المعمارية والبناء + معالجة الطالب 2019

الصورة رقم 13: الولاية أحد أهم التجهيزات الإدارية المتواجدة بالقطب الحضري



المصدر:

صورة ميدانية أفريل 2019

الصورة رقم 14: مستشفى الام و الطفل المتواجدة بالقطب الحضري



صورة ميدانية أفريل 2019

المصدر:

مستوى

لا شك أن

الإنجاز في المجالات الخدماتية ينعكس على رفاهية الفرد، و يتعين عند تقييم إنجازات الدولة أو في إطار ما اقترح في برامج أدوات التهيئة و التعمير ، أن نأخذ في الاعتبار مدى تأثيرها على رفاهية الأفراد فما هو مهم ليس فقط مستوى الإنجاز في ذاته و إنما درجة انعكاسه على فائدة الأفراد، وهذا ما نسعى إليه من خلال وفرة التجهيزات المذكورة في الجدول أعلاه رقم (04).

و عليه فإن هذه التجهيزات تبرمج وفق أدوات التهيئة و التعمير مما يخلق خللا في تلبية حاجات السكان في المستقبل و ذلك بسبب التخطيط العشوائي

ب- السكنات:

تتميز السكنات الموجودة بالنمط الجماعي تقسم إلى ما يلي :

- سكن عمومي إيجاري LSL: 976 سكن

- السكن الاجتماعي التساهمي LSP: 1128 سكن

بمجموع كلي يقدر بـ 2104 حصة¹⁹ و الباقي سكنات فردية حيث تمثل 360 مسكن .

هذه الأرقام توحى بوجود حجم الاستثمار في الإنتاج السكني، يرتكز أساسا على إشراك المواطنين المستفيدين في عملة الإنتاج، إذ تمثل نسبة السكن التساهمي بـ 45.77 %، في حين نجد نسبة السكن الاجتماعي يمثل نسبة أقل (39.61 %) خاصة أن أغلب ساكنيه من الفئة المحرومة والفقيرة و لا يؤثر على ديناميكية السوق العقارية والسكنات الفردية تمثل نسبة 14.61 %

¹⁹ - مصالح الولاية 2018

الصورة رقم 15: صورة عن السكنات المتواجدة بالقطب الحضري



ميدانية

المصدر: صورة
أفريل 2019

-8-1

الفضاءات الخارجية:

سنحاول من خلال التطرق إلى هذا العنصر معرفة مدى تأدية هذه الفضاءات لوظيفتها وما إذا كانت كافية لترقى إلى رغبة السكان و تلبية حاجياته، عن طريق تحليل واقع المساحات الخضراء، الساحات العمومية وكذا أماكن اللعب.

أ- المساحات الخضراء:

تعتبر المساحات الخضراء العنصر الحيوي والهام داخل المجمعات السكنية، حيث يشعر الساكن بالراحة مع وجود الاخضرار كما أنه يعطي منظر جميل للمحيط.

بالرغم من أهمية هذا الأخير إلا أن نسبته تبقى جد ضعيفة وبالتأكيد لا تتوافق مع المعايير الوطنية حيث يقدر معيارها ب (6,8م²/ساكن) ، بحيث يوجد 19712 ساكن كان لابد من وجود مساحات خضراء بمساحة 134041.6 م²، إلا أنه نجد مساحة خضراء واحدة مجاورة لموقع التجهيزات العمومية، مع بعض المساحات الخضراء الصغيرة المحاذية للسكنات والتي تحتاج إلى صيانة، و هذا ما يعني أن البعد الثقافي البيئي لم يؤخذ بعين الاعتبار كثقافة تطبق على أرض الواقع، ومنه نستخلص أن هذا التوسع العمراني الجديد لم يعرف تغيير عن سابقه في هذا العنصر.

الصورة رقم 11: المساحة الخضراء المتواجدة على مستوى القطب الحضري



ميدانية أفريل

المصدر: صورة
2019

ب - فضاءات اللعب:

تعتبر فضاءات اللعب من أهم الفضاءات داخل الأحياء السكنية كونها تعتبر متنفس للأطفال خاصة إذا كانت بمعايير وشروط كالإختيار الجيد للموقع، وجود مساحة كافية تتسع لجميع الأطفال وتتلائم مع سنهم، وكذا الإختيار الجيد للتأثيث والمادة المصنوع منها هذه الشروط وأخرى تبقى ضرورية لابد من وجودها في ساحات اللعب وهذا لسلامة الأطفال.

أما ما لاحظناه فنجد نقص هذه المساحات المخصصة للعب، بحيث نجد ساحتين للعب فقط تتموضع بين سكنات العمومي الإيجاري LSL، مع تهميش باقي السكان، بالرغم من وجودهم ضمن مخطط التهيئة الخاص بالقطب الحضري، وعليه فهي غير كافية بالطبع مقارنة بالمعيار الخاص بساحات اللعب المقدر بـ 0.7 م² للفرد.

الصورة رقم 13: ساحة لعب للأطفال بالقطب الحضري



المصدر: صورة ميدانية أبريل 2019

II - تحليل استمارة الاستبيان الموجهة لسكان القطب الحضري الجديد بالجلفة:

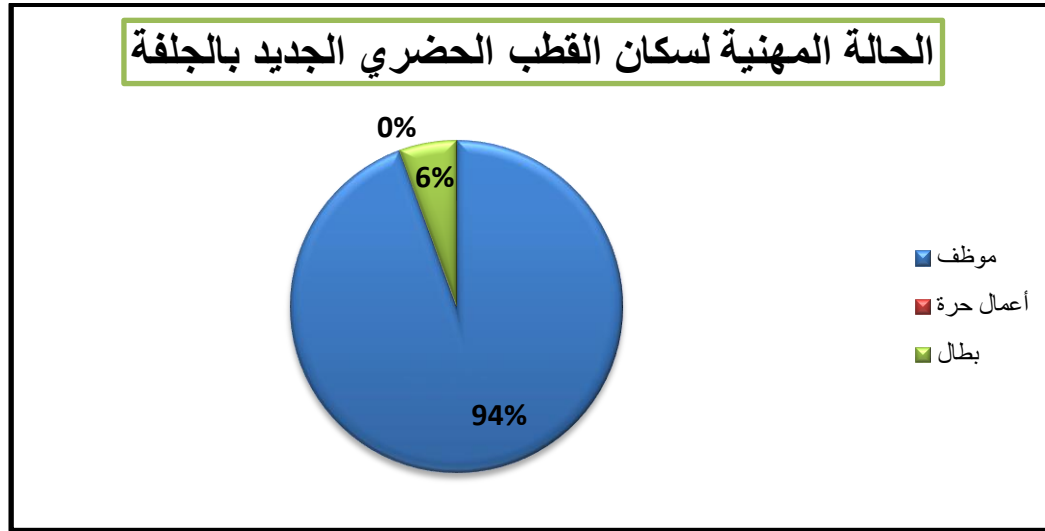
نظرا لأهمية الدراسة قمنا باختيار وسيلة علمية تتمثل في استمارة استبيان موجهة لسكان ومرتادي القطب الحضري الجديد من عمال بإدارات مختلفة ، حيث اخترنا عينة مقدر ب 216 فرد والنتائج المتحصل عليها كانت كالتالي:

- س1: الحالة المهنية لسكان القطب الحضري الجديد بالجلفة.
الجدول رقم (05): يوضح نسبة الآراء حول الحالة المهنية لسكان القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

الحالة المهنية	العدد	النسبة %
موظف	204	94
أعمال حرة	0	0
بطل	12	6
المجموع	216	100

المصدر: إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالبين 2018.

الشكل رقم (07): نسبة الآراء حول الحالة المهنية لسكان القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة .



المصدر: من انجاز الطالب 2019.

- من خلال النتائج المتحصل عليها فإن نسبة العاملين في قطاع الوظيف العمومي مرتفعة جدا 94%، وأصحاب الأعمال الحرة منعدمة 0% ، اما نسبة البطالين فتشكل 6% وهي نسبة ضئيلة، وهذا ما يؤكد ان مستوى معيشة سكان القطب الحضري الجديد متوسطة.

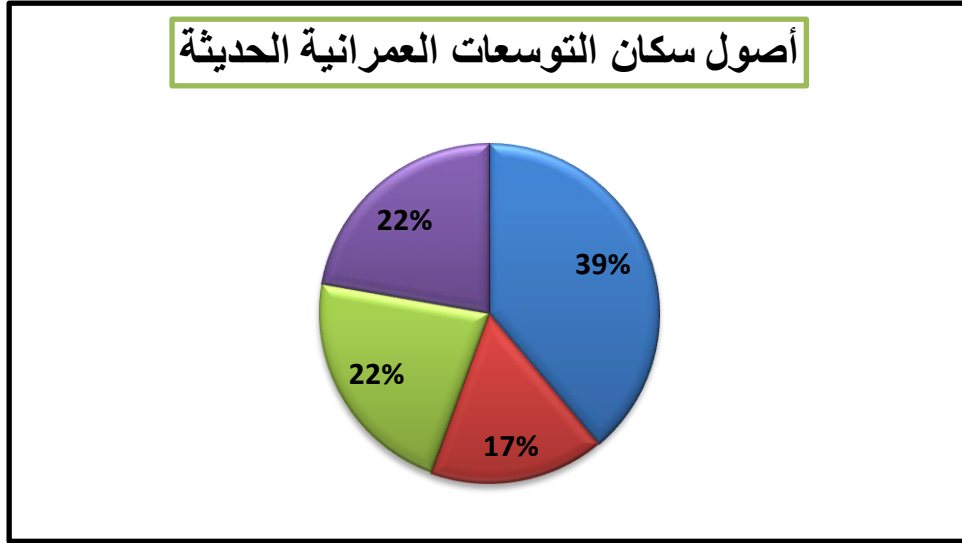
- س2: أصول سكان القطب الحضري الجديد بالجلفة

الجدول رقم (06): نسبة الآراء حول أصول سكان القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

النسبة %	العدد	أصول سكان القطب الحضري الجديد بالجلفة
39	84	داخل تراب ولاية الجلفة
17	36	من خارج الولاية
22	48	داخل تراب بلدية الجلفة
22	48	داخل مدينة الجلفة
100	216	المجموع

المصدر: إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالبين 2018.

الشكل رقم (08):نسبة الآراء حول أصول سكان القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.



المصدر: من انجاز الطالب 2019.

- من خلال قراءة الجدول رقم (07) نجد أن نسبة 39% من سكان القطب الحضري الجديد بالجلفة ترجع أصولهم إلى داخل تراب ولاية الجلفة وهي نسبة كبيرة نسبيا مقارنة مع السكان التي ترجع أصولهم إلى داخل تراب بلدية الجلفة وداخل مدينة الجلفة 22% بالتساوي، وهذا راجع لاستفادتهم من سكنات مدعمة من طرف الدولة ويثبت استقطاب واستيعاب القطب الحضري لسكان الولاية، بما فيهم العمال، ثم تأتي نسبة 17% من السكان الذين يأتون من أماكن أخرى خارج الولاية حيث ان معظمهم مؤجرين.

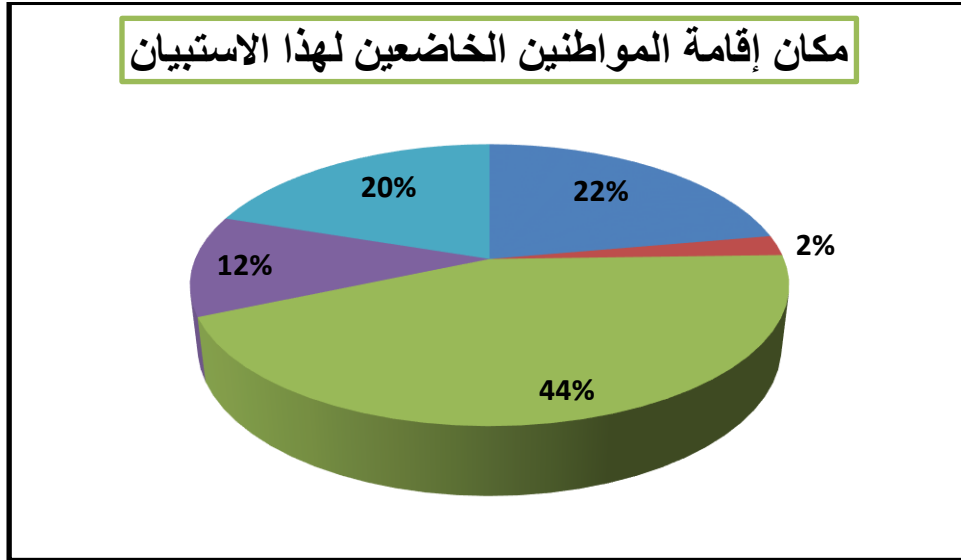
- س:3مكان إقامة المواطنين الخاضعين لهذا الاستبيان.

الجدول رقم (07): نسبة الآراء حول مكان إقامة المواطنين الخاضعين لهذا الاستبيان من مجموع أفراد العينة.

النسبة %	العدد	مكان إقامة المواطنين الخاضعين لهذا الاستبيان
22	48	داخل تراب ولاية الجلفة
2	5	خارج الولاية
44	95	داخل تراب بلدية الجلفة
12	25	داخل مدينة الجلفة
20	43	داخل القطب الحضري
100	50	المجموع

المصدر:إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالب.

الشكل رقم (09): نسبة الآراء حول أصول سكان القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.



المصدر: من انجاز الطالب 2019.

- من خلال قراءة النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نجد أن أكبر نسبة من المواطنين الخاضعين للاستبيان يقيمون داخل تراب بلدية الجلفة 44%، ثم تليها نسبة الأفراد الساكنين داخل تراب ولاية الجلفة بنسبة 22%، وهذا ما يثبت توفر القطب الحضري على مناصب عمل جديدة لاحتوائه على مجمع إداري وتوفر قطب جامعي بمحاذاته، أما أصول المواطنين من داخل تراب بلدية الجلفة 44%، ونسبة 20% من سكان القطب الحضري الجديد، أما الأفراد المقيمين خارج الولاية فتمثل نسبة 2%، وهذا ما يثبت أن القطب الحضري وفر سكن حتى وإن كان وظيفي لبعض الأفراد من خارج الولاية.

- س4: مكان قضاء أوقات الفراغ.

الجدول رقم (08): أماكن قضاء أوقات الفراغ لسكان القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

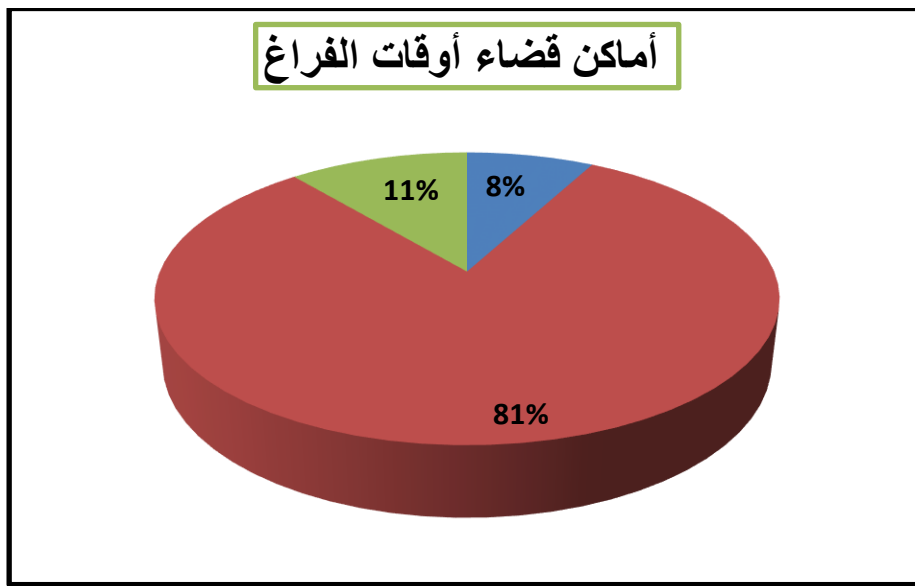
النسبة %	العدد	أماكن قضاء أوقات الفراغ
----------	-------	-------------------------

08	17	داخل القطب الحضري الجديد بالجلفة
81	175	خارج القطب الحضري الجديد بالجلفة
11	24	لا توجد اجابات
100	216	المجموع

المصدر: إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (10) : نسبة الآراء حول أماكن قضاء أوقات الفراغ لسكان القطب الحضري الجديد بالجلفة

من مجموع أفراد العينة.



المصدر: من إنجاز الطالب 2019.

-من خلال استقراء للنتائج المتحصل عليها فإن نسبة السكان الذين يقضون أوقات فراغهم بالقطب الحضري الجديد بالجلفة هي 8% وتعتبر نسبة قليلة نتيجة لعدم توفر أماكن لعب الأطفال مراكز الترفيه، أما نسبة السكان الذين يقضون أوقات فراغهم خارج القطب الحضري الجديد 81% هروبا إلى أماكن الراحة والخدمات المتنوعة المتوفرة بمركز المدينة أو مدن أخرى، أما الذين امتنعوا عن الإجابة فبنسبة 11%، هذه الأسباب تكون في مجملها نوعية وليست كمية، حيث أن القطب الحضري يتوفر على أماكن لعب الأطفال لكن لا تغطي بصفة فعالة كل السكان.

س5: قرب التجهيزات من مقر السكن بالقطب الحضري الجديد بالجلفة .

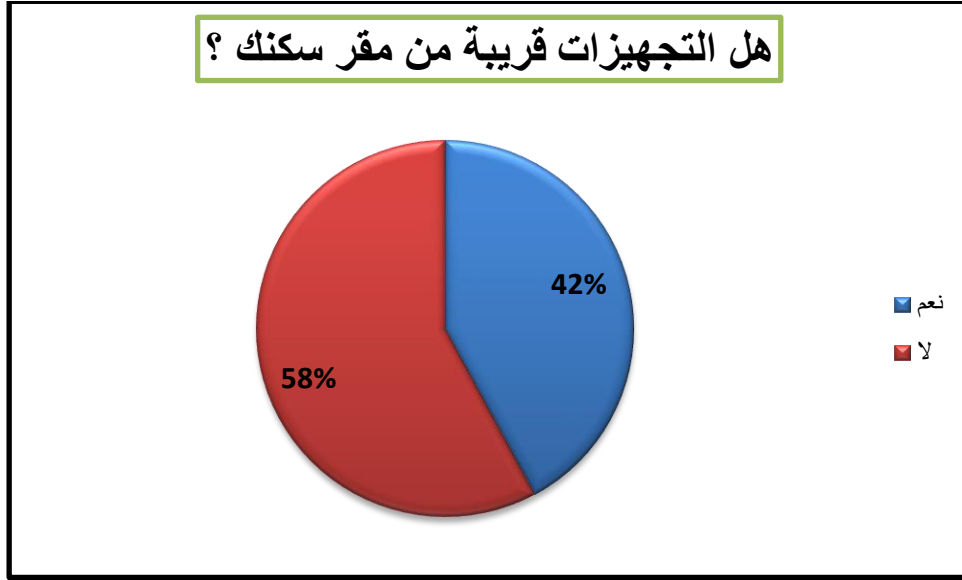
الجدول رقم (09): نسبة قرب التجهيزات من مقر السكن القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

هل التجهيزات قريبة من مقر سكنك؟	العدد	النسبة %
---------------------------------	-------	----------

نعم	91	42
لا	125	58
المجموع	216	100

المصدر: استمارة الاستبيان+ معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (11): قرب التجهيزات من مقر السكن القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.



المصدر: من انجاز الطالب 2019.

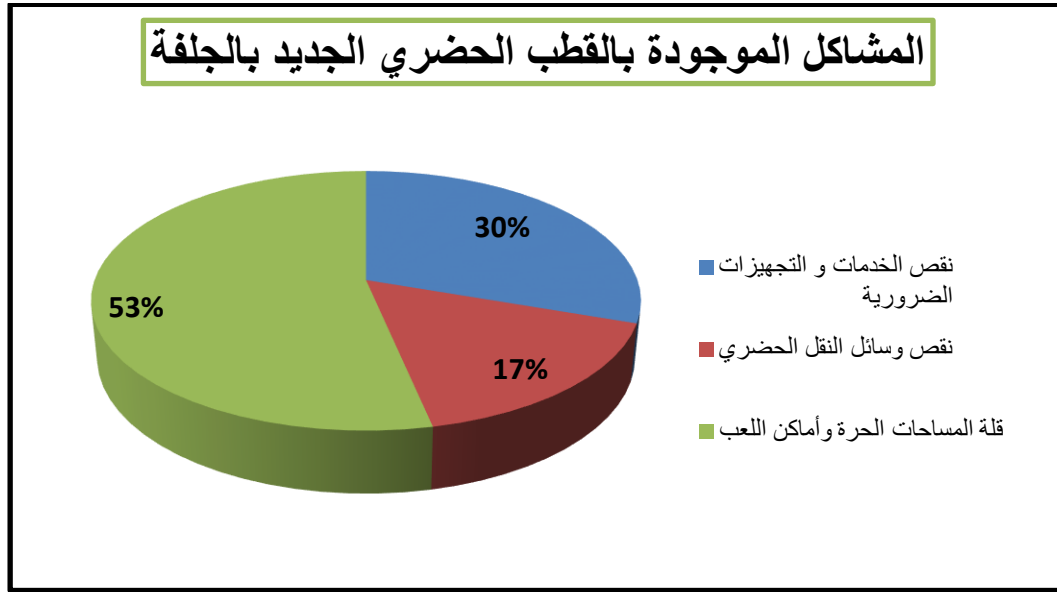
- تبعا للنتائج المتحصل عليها فان 42% من السكان يؤكدون على قرب التجهيزات من مقر سكنهم، و نسبة 58% من السكان تؤكد عكس ذلك، وهذا راجع إلى تجميع التجهيزات الادارية العمومية في مجمع إداري واحد بالقرب من بعضها البعض مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إليها من طرف السكان البعدين عنها نظرا لشساعة القطب الحضري الجديد.

- س6: ماهي أهم المشاكل الموجودة بالقطب الحضري الجديد بالجلفة؟
الجدول رقم (10): أهم المشاكل الموجودة بالقطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة

المشاكل الموجودة بالقطب الحضري الجديد بالجلفة	العدد	النسبة %
نقص الخدمات و التجهيزات الضرورية	65	30
نقص وسائل النقل الحضري	36	17
قلة المساحات الحرة وأماكن اللعب	115	53
المجموع	216	100

المصدر: استمارة الاستبيان+ معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (12): أهم المشاكل الموجودة بالقطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.



المصدر: من انجاز الطالب 2019

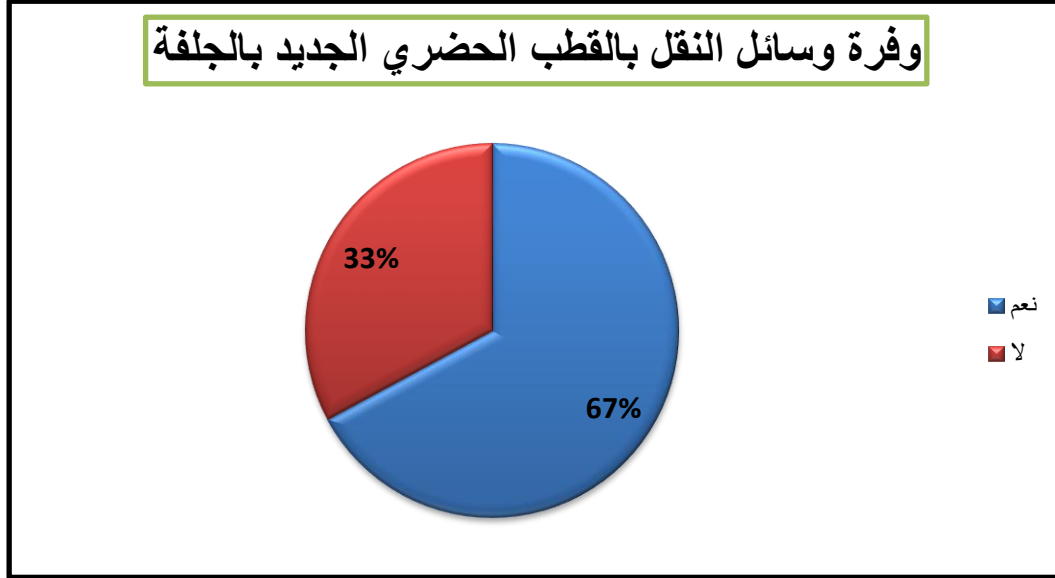
- تبعا للنتائج المتحصل عليها فإننا نجد أن أهم مشكل يعاني منه سكان القطب الحضري الجديد بالجلفة هو قلة المساحات الحرة وأماكن اللعب بنسبة 53% وهي نسبة كبيرة، ثم يأتي مشكل نقص الخدمات والتجهيزات الضرورية بنسبة 30% وفي الأخير مشكل نقص وسائل النقل الحضري بنسبة 17%.

- س7: هل وسائل النقل الحضري متوفرة بشكل يومي بالقطب الحضري الجديد بالجلفة؟
الجدول رقم (11): توفر وسائل النقل الحضري بالقطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

هل وسائل النقل متوفرة بشكل يومي ؟	العدد	النسبة %
نعم	145	67
لا	71	33
المجموع	216	100

المصدر: استمارة الاستبيان+ معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (13) : توفر وسائل النقل الحضري بالقطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة



المصدر: من إنجاز الطالب 2019.

- تبعا للنتائج المتحصل عليها فان نسبة 67% تؤكد على توفر وسائل النقل وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة 33% التي تؤكد على نقص وسائل النقل، وهذا ما يؤكد الديناميكية الحضرية الموجودة بين مركز المدينة والقطب الحضري الجديد.

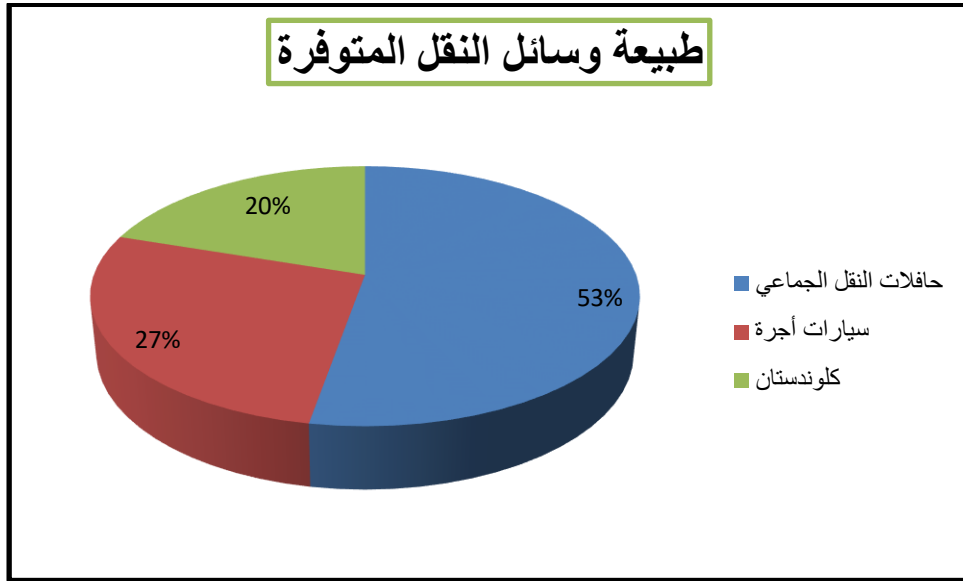
س8: ماهي طبيعة وسائل النقل المتوفرة بالقطب الحضري الجديد بالجلفة؟

الجدول رقم (12): طبيعة وسائل النقل الحضري المتوفرة بالقطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

طبيعة وسائل النقل المتوفرة	العدد	النسبة %
حافلات النقل الجماعي	114	53
سياراتأجرة	59	27
كلونداستان	43	20
المجموع	216	100

المصدر: إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (14) : طبيعة وسائل النقل الحضري المتوفرة بالقطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.



المصدر: من انجاز الطالب 2019

- تبعا للنتائج المتحصل عليها فان نسبة حافلات النقل الجماعي المتوفرة 53% وهي نسبة كبيرة ، بينما نسبة سيارات الأجرة 27% وهي نسبة قليلة، أما نسبة النقل غير القانوني (كلونستان) 20% ويلجأ سكان منطقة الدراسة إلى النقل الغير قانوني في ظل نقص النقل الحضري الجماعي وعدم توفره في أوقات الذروة ومع انتهاء دوام النقل الجماعي.

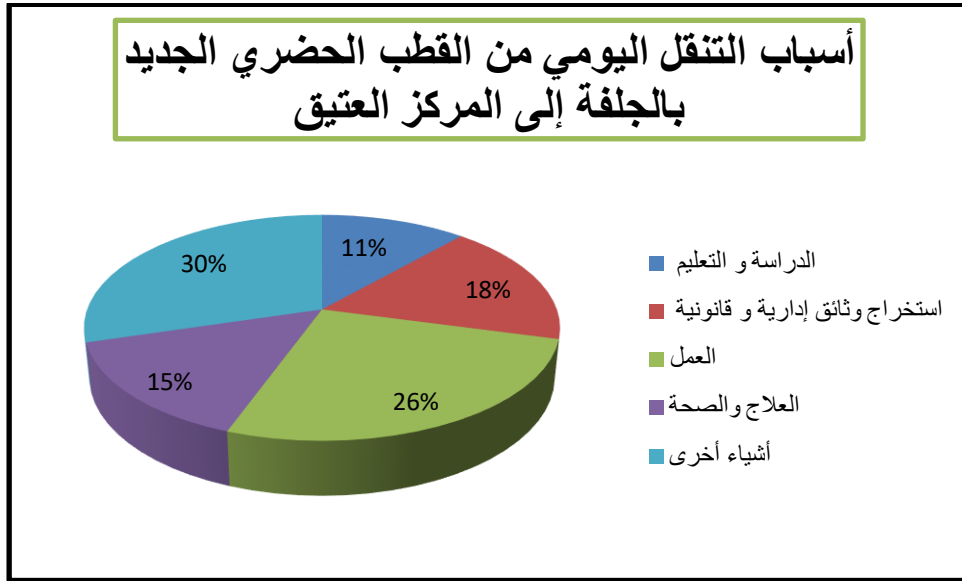
- س 9 : لماذا تنتقلون بشكل يومي من القطب الحضري الجديد بالجلفة نحو المركز العتيق لمدينة الجلفة ؟

الجدول رقم (13): أسباب التنقل اليومي من القطب الحضري الجديد بالجلفة إلى المركز العتيق بمدينة الجلفة من مجموع أفراد العينة .

أسباب التنقل اليومي من القطب الحضري الجديد بالجلفة إلى المركز العتيق	العدد	النسبة %
الدراسة و التعليم	25	11
استخراج وثائق إدارية و قانونية	38	18
العمل	57	26
العلاج والصحة	32	15
أشياء أخرى	64	30
المجموع	216	100

المصدر: إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالبين 2018.

الشكل رقم (15): أسباب التنقل اليومي من القطب الحضري الجديد بالجلفة إلى المركز العتيق بمدينة الجلفة.



المصدر: من انجاز الطالب 2019

- تبعا للنتائج المتحصل عليها نجد ان نسبة المتنقلين للدراسة والتعليم 11% نسبة ضئيلة جدا نظرا لتواجد تجهيزات تعليمية بالقطب الحضري، اما نسبة المتنقلين من أجل استخراج وثائق إدارية وقانونية 18%، أما الذين يتنقلون بسبب العمل نسبتهم 26% بسبب أماكن عملهم الأصلية في مركز المدينة وتمثل نسبة المتنقلين من أجل العلاج 15% وهي نسبة ضئيلة نظرا لتوفر القطب الحضري على قاعة متعددة الخدمات العلاج ونسبة 30% للمتقلين بغرض أشياء أخرى.

- س 10: هل توجد فضاعات للراحة وأماكن لعب الاطفال بالقطب الحضري؟

الجدول رقم (14): نسبة الآراء حول وجود فضاعات للراحة وأماكن لعب الاطفال القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة .

هل توجد فضاعات للراحة وأماكن لعب الاطفال بالقطب الحضري	العدد	النسبة %
نعم	17	8
لا	199	92
المجموع	216	100

المصدر: إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (16) : نسبة الآراء حول وجود فضاعات للراحة وأماكن لعب الاطفال القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

هل توجد فضاءات للراحة وأماكن لعب الأطفال بالقطب الحضري



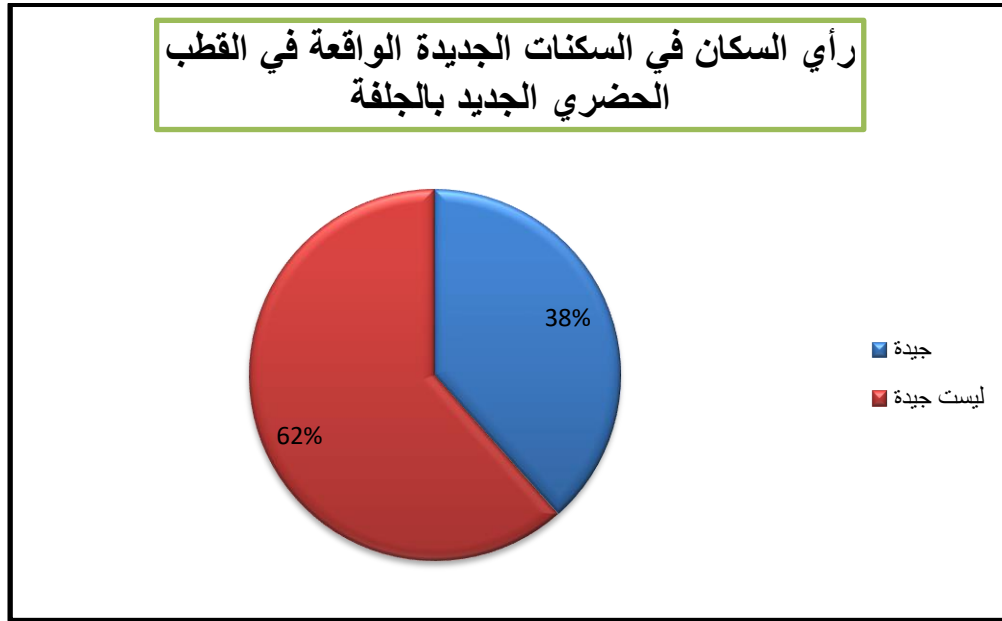
المصدر: من إنجاز الطالبين 2018

- تبعا للنتائج المتحصل عليها فإن نسبة 8% تؤكد نقص فضاءات الراحة وأماكن لعب الأطفال وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع نسبة 92% الذين أكدوا عدم وجود مثل هذه الفضاءات وهذا راجع إلى عدم إتمام إنجاز جميع المشاريع المبرمجة في القطب الحضري ومنها حضيرة الترفيه الحضرية.
- س11: رأي السكان في السكنات الجديدة الواقعة بالقطب الحضري؟
الجدول رقم (15): رأي السكان في السكنات الجديدة الواقعة في القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.

النسبة %	العدد	رأي السكان في السكنات الجديدة الواقعة في القطب الحضري الجديد بالجلفة
38	83	جيدة
62	133	ليست جيدة
100	216	المجموع

المصدر: إستمارة الاستبيان+ معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (17) : رأي السكان في السكنات الجديدة الواقعة في القطب الحضري الجديد بالجلفة من مجموع أفراد العينة.



المصدر: من انجاز الطالب 2019

- من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن أغلب السكان غير راضين على سكناتهم خاصة التساهمية منها إذ يصرحون أنها أسوأ من السكنات الاجتماعية خاصة وأنهم قد دفعوا أموالاً لأجل ذلك ولكن في النهاية لا فرق بينها وبين السكنات الأخرى، لا من ناحية الواجهات أو مساحة السكن أو التهئية الخارجية، وهذا راجع لعدة أسباب في رأيهم من بينها:

- ✓ بنايات عالية وفي أرضية تنزلق.
- ✓ البنايات مبنية في أرضية صالحة للزراعة
- ✓ نقص التجهيزات
- ✓ مازالت لم ترقى للمعايير الدولية.
- ✓ تفتقد إلى الجمالية
- ✓ ليست صالحة للبناء
- ✓ سوء الانجاز، مساحتها ضئيلة جداً.
- ✓ غير مطابقة لمتطلبات السكان.

كل هذه النقائص تدل على عدم ارتقاء هذه السكنات لتطلعات السكان.

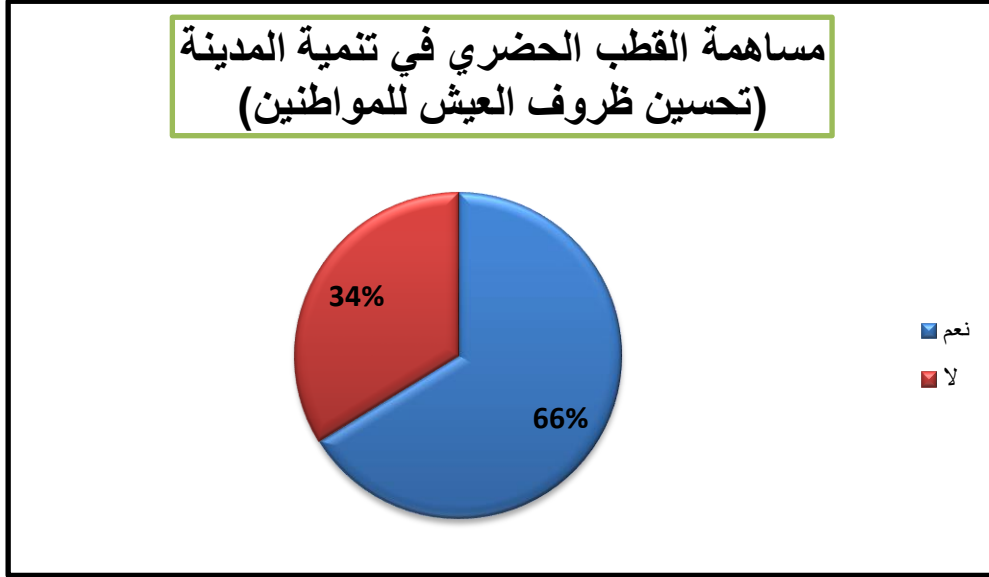
- س 12: هل ساهم القطب الحضري في تنمية المدينة (تحسين ظروف العيش للمواطنين)؟
الجدول رقم (16): مساهمة القطب الحضري في تنمية المدينة (تحسين ظروف العيش للمواطنين) من مجموع أفراد العينة .

النسبة %	العدد	مساهمة القطب الحضري في تنمية المدينة (تحسين ظروف العيش للمواطنين)

نعم	143	66
لا	73	34
المجموع	216	100

المصدر: إستمارة الاستبيان + معالجة الطالب 2019.

الشكل رقم (18) : مساهمة القطب الحضري في تنمية المدينة .



المصدر: من انجاز الطالب 2019

- من خلال النتائج المتحصل عليها في الاستبيان وحسب جدول رقم (16) تبين لنا أن نسبة 66% من الأفراد تؤكد مساهمة القطب في تنمية المدينة لعدة أسباب منها توفير مناصب عمل إضافية.
- ✓ توفير سكنات لنسبة من طالبي السكن
- ✓ نقل بعض المديریات من وسط المدينة إلى القطب الحضري الأمر الذي يساعد على فك الخناق عن المدينة.
- ✓ فتح خطوط جديدة للنقل.
- ✓ توفير عيادة للعلاج، توفير السكن.
- ✓ القطب الجامعي ساهم في توفير اليد العاملة.
- ✓ هيكلية مجالية لمدينة الجلفة.
- ✓ إعادة التوزيع الوظيفي للمدينة.
- وبالمقابل نجد 34% من الآراء بأن القطب الحضري الجديد لم يساهم في تنمية المدينة.

III - التأكد من صحة الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يمكن للتوسعات العمرانية الجديدة أن تساهم في تخفيف الضغط عن المدينة القديمة وظيفيا.

من خلال استقراء استمارة الاستبيان والدراسة التحليلية لمختلف العناصر العمرانية للقطب الحضري كتوسع جديد لمدينة الجلفة تبين لنا أن هذا الأخير ساهم في تخفيف الضغط على مركز مدينة الجلفة هيكليا ووظيفيا، وهذا ما حقق صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: قد تكون للتوسعات العمرانية الجديدة آثار سلبية مجالية ووظيفية يمكن أن تنعكس على جودة الحياة الحضرية التي تخضع لاستراتيجية عمرانية معينة.

حسب ما أكد سكان القطب الحضري الجديد حول جودة المساكن وعدم توفر أماكن الراحة ولعب الأطفال ومدى قرب التجهيزات من جميع السكان فيمكننا القول أن سياسة القطب الحضري كاستراتيجية عمرانية في توفير كم هائل من البرامج السكنية دون إرفاقها بالخدمات الضرورية احتياجات الراحة للسكان، أثر سلبا على جودة الحياة الحضرية بهذه التوسعات، وهذا ما يحقق صحة الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد الدراسة التحليلية للقطب الحضري من خلال المعاينة الميدانية وتحليل الاستمارة الإستبائية للسكان توصلنا لعدة آثار لهذا التوسع العمراني منها الايجابية والسلبية من بينها:

الآثار الايجابية:

- تموقع القطب الحضري الجديد لمدينة الجلفة بمحاذاة الطريق المؤدي الى بلدية مجبارة ساهم في خلق ديناميكية جديدة تساهم في تنمية مدينة الجلفة.
- مساهمة القطب الحضري في توفير العديد من مناصب الشغل لاحتوائه على قطب جامعي ومجمع إداري.

- نقل جل المديریات من مركز المدينة الى القطب الحضري ساهم في إعادة هیکلة وظيفية للمدينة وخلق ديناميكية جديدة خاصة بالمنطقة المشتركة.
- توفير عدد معتبر من السكنات باعتبار القطب الحضري الخيار الوحيد لاحتضان البرامج السكنية نظرا لندرة العقار بوسط المدينة.
- تكوين علاقة مجالية بين مركز المدينة والقطب الحضري الجديد عن طريق شبكة الطرقات التي تربط بينهما، إضافة العلاقة الوظيفية الخدماتية الناتجة عن التنقل اليومي للسكان القطب الحضري الجديد نحو مركز المدينة والعكس.

الآثار السلبية:

- تموضع القطب الحضري على أرضية غير مستوية أغلبها غير صالحة للبناء معرضة لخطر الانزلاق ساهم في رفع تكلفة إنجاز المشاريع وصيانتها في حال تعرضها للأضرارو كذلك وقوعها بجوار واد مليحة الذي مهدد بخطر الفيضانات.
- نمو المدينة المتسارع وغير الطبيعي في القطب الحضري أدى إلى نقص ملحوظ في المرافق الضرورية.
- غياب عناصر التهيئة من مساحات خضراء وفضاءات لعب الأطفال ومواقف السيارات. وهذا ما يحقق جانب من البعد الاجتماعي للتنمية.

خاتمة عامة:

إن التنمية الحضرية في بعدها المادي والاجتماعي شكلت دوما الشغل الشاغل للدولة في كل المراحل إذ أن كل متطلبات التسيير الحضري المحكم ترتكز على متغيرات التهيئة المجالية للمدينة ودرجة التحكم الاستراتيجي في خلق الديناميكية الوظيفية للمدينة خاصة و أن أهم مسببات الهدوء داخل المدينة يكمن في إمكانية الربط بين متغيرات التهيئة والآثار التنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي دون إغفال الجانب الوظيفي الذي يعتبر جوهر التخطيط في ظل تزايد الطلب على السكن والتجهيز مما أفرز توجهات كمية في عملية التخطيط على حساب مقتضيات التحكم المحكم في العقار الحضري لا سيما عندما يتعلق الامر بالتوسع العمراني ذو البعد التكتيكي والذي يعتبر كحل من الحلول في ظل غياب شبه تام للعقار القابل للبناء في مدينة الجلفة.

لعل ما يثبت فرضياتنا المطروحة في البداية هو قلة حجم التعاملات الوظيفية مع مركز المدينة، عدا بعض الارتباطات التي تزامنت مع نقص بعض الوظائف بسبب قلة التجهيزات ذات المنفعة الأولية والتي يتم إنجازها على مر البرامج التنموية المخصصة لذلك فهي مسألة وقت ، غير أن الارتباط الاجتماعي والثقافي لا يمكن أن تجيب عنه التركيبة العمرانية الجديدة لأن هوية القطب الحضري مستمدة من الإرث الحضاري للمدينة، كما أن معظم التجهيزات التي تم إنشاؤها بالقطب الحضري ذات مجال نفوذ ولائي أي يمكن القول أن برمجة هذا النوع من التجهيزات جاء في سياق إنقاص عدد الوافدين على مركز المدينة من جهة و احداث ترقية إدارية للمدينة من جهة أخرى من شأنها أن تلفت الانتباه لعمليات تنموية مستقبلية .

من خلال تحليل الاستثمارات خلصنا الى إثبات شبه كمي لفرضية أن القطب الحضري لمدينة الجلفة أدى الدور المنوط به في إحداث نوع من التوازن الوظيفي للمدينة دون أن ننسى ان نقص الساحات العمومية و أماكن لعب الاطفال كان له نوع من الدور السلبي في إحداث نوع من الحراك تجاه المركز مما يخل نوعا ما في استقلالية القطب الحضري من الناحية الوظيفية إلا أن هذه النقائص في مجملها قابلة للتلاشي في قادم البرامج التنموية مادامت المساحات العقارية المخصصة لها موجودة.

من خلال محاولتنا المتواضعة في إثبات الدور الذي لعبته مختلف التوسعات العمرانية سواء بمرتكزاتها النظرية أو الواقع الملموس الذي ألفناه من خلال البرامج السكنية المتعاقبة على مدينة الجلفة والتي تجسدت في شكل تجمعات سكنية مجاورة للمحيط العمراني أو في شكل قطب حضري بمسماه الشكلي أو الوظيفي .

الملحق رقم 01 : استثمار بحث ميدانية خاصة بالقطب الحضري بالجلفة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

استثمار بحث ميدانية خاصة بسكان التوسعات

العمرانية الحديثة القطب الحضري بالجلفة

**ملاحظة : الاستثمار تدخل في إطار دراسة جامعية خاصة
بمذكرة ثانية ماستر**

ضع علامة X في المكان المناسب :

01 - ماهي حالتك الذهنية :

- موظف ☐

- اعمال حرة ☐

-بطال ☐

02 - ما هو مكان إقامتك السابقة؟

-داخل تراب ولاية الجلفة ☐

-من خارج الولاية ☐

-داخل تراب بلدية الجلفة ☐

- داخل مدينة الجلفة ☐

03 - ما هو مكان إقامتك الحالي؟

-داخل تراب ولاية الجلفة ☐

-خارج الولاية ☐

-داخل تراب بلدية الجلفة ☐

-داخل مدينة الجلفة ☐

-داخل القطب الحضري ☐

04 - إذا كنت مقيم داخل القطب الحضريين تحب ان تقضي وقت فراغك؟

-داخل القطب الحضري ☐

.....ماسبب ذلك.

-خارج القطب الحضري ☐

.....ماسبب ذلك.

4-هل التجهيزات الموجودة بالقطب الحضري قريبة من مقر سكناك؟

-نعم ☐

-لا ☐

5-ما هي اهم المشاكل الموجودة بالقطب الحضري؟

-نقص الخدمات و التجهيزات الضرورية ☐

-نقص وسائل النقل الحضري ☐

-قلة المساحات الحرة و اماكن اللعب ☐

6-هل وسائل النقل الحضري متوفرة بشكل يومي بالقطب الحضري؟

-نعم ☐

-لا ☐

7-ما هي طبيعة وسائل النقل الحضري المستغلة الموجودة بالقطب الحضري؟

-حافلات النقل الجماعي ☐

- سيارات الاجرة ☐

08 - لماذا تنتقلون بشكل يومي من القطب الحضريالى المركز العتيق مدينة الجلفة ؟

-الدراسة و التعليم ☐

-استخراج وثائق ادارية وقانونية ☐

-العمل ☐

-العلاج والصحة ☐

-اشياء اخرى ☐

9-هل توجد فضاءات للراحة واماكن لعب الاطفال بالقطب الحضري؟

-نعم ☐

-لا ☐

إن وجدت هل هي كافية ؟

-نعم ☐

-لا ☐

10 - رأي السكان في السكنات الجديدة الواقعة في اتجاه التوسع؟

ما رأيكم في السكنات باعتبارها من البرامج الجديدة: -جيدة ☐ ، ليست جيدة ☐

إذا كان الجواب ليست جيدة لماذا؟

-

11-هل ساهم القطب في تنمية المدينة (تحسين ظروف العيش للمواطنين)؟-نعم ☐ ، لا ☐

- اذا كان نعم كيف ذلك؟.....

و في الاخير تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام

المصادر والمراجع والملاحق

قائمة المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية :

الكتب :

- د. أحمد شريفي، تجربة التنمية المحمية في الجزائر، كمية الاقتصاد، دمشق. 2002
- البشير التجاني، التحضر والتبعية العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية / بن عكنون، الجزائر، 2000
- بن يوسف إبراهيم إشكالية العمران والمشروع الاسلامي، مطبعة أبو داود، الجزائر، 1992..
- عبد القادر حميمي، الجغرافيا الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987

مذكرات التخرج:

- حفصي عمر، التوسع العمراني في إطار العمارة المحلية- دراسة حالة مدينة مشونش مذكرة مهندس دولة، تخصص تسيير المدن، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- بن جنيد محمد وزميله، التوسع العمراني والافاق المستقبلية لمدينة الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2009..
- عباس وهاب، موسى رابح، دور النقل الحضري في التمدد الحضري، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مدينة ونقل حضري، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2016-.
- مرزوقي أشرف، الاقطاب الحضرية كآلية لإعادة ديناميكية المجال العمراني في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير مدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2016-.
- حمياني مفتاح وآخرون، مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة، تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة 2013
- معوشي حسين و بورقة محمد. المخالفات العمرانية في مدينة المدية، مذكرة تخرج مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، كلية علوم الارض. جامعة قسنطينة، جوان 2012

رسائل الماجستير:

-اسكندر ابراهيم، النمو العمراني لمدينة المدية، واقع وآفاق، رسالة ماجستير في الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة جامعة الجزائر 2011

-مخلطي أحمد، التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة، دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في تسيير المدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2009 .

-غريبي أحمد ، أبعاد التنمية المحمية و تحدياتها في الجزائر ، رسالة ماجستير كمية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة المدية، 2010.

الخرائط :

-المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بلدية الجلفة (مراجعة 2013)

ثانيا : الكتب باللغة الأجنبية :

- ALBERTE ZACHELLI : introduction a l'urbanisme opérationnel et alacom urbain .EPAU . VOL 2-3 -1993.